الفصل الثالث

وسط إفريقيا «السودان الكبير»

التعريف بالسودان الكبير:

السودان الغربى والأوسط والشرقى

أولاً : ـ السودان الغربى والأوسط

ـ قرن الصحوة والحروب

ثانيًا: ـ السودان الشرقى: سودان وادى النيل

ـ الممالك القديمة

ـ السودان الموحد

ـ رقيق الثورة المهدية

ـ رقيق الحكم الثنائى

ـ الأوضاع تختلف

obeikan.com

obeikan.com

وسط إفريقيا «السودان الكبير»

التعريف بالسودان الكبير:

يُعّرف وسط إفريقيا بالسودان الكبير أى السودان الغربى والأوسط والشرقى، وهو المنطقة الفسيحة الممتدة من المحيط الأطلنطى فى الغرب حتى سودان وادى النيل فى الشرق، وبين المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية فى الشمال إلى نطاق الغابات الاستوائية فى الجنوب.

وصفه المؤرخ العربى على أبو الحسن المسعودى فى كتابه «مروج الذهب»: السودان بلاد كثيرة وأراض واسعة ينتهى شمالها إلى أرض البربر وجنوبها إلى البرارى وشرقها إلى أثيوبيا وغربها البحر المحيط (يقصد المحيط الأطلنطى). ومصطلح السود مأخوذ من لون بشرة سكان المنطقة يماثلها كلمة أثيوبيا التى تعنى الوجه المحروق.

وحدده الرحالة عمر التونسى بشكل أدق: أقاليم السودان من المشرق إلى المغرب عشر ممالك: مملكة سنار تليها كردفان، ودارفور، وودای، والباجرمى، وبرنو، وأوقز، ونقه، وإسنبكتو، ومالى وهى العاشرة، ومن يأتى من الغرب تكون مملكة مالى هى الأولى.

وعرفه الجغرافيون العرب فى العصور الوسطى باسم سودان الساڤانا، واذا أضفنا سودان وادى النيل إلى هذه المنطقة الفسيحة، فإننا نجد لفظ السودان يمتد فى حزام من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلنطى غربًا، وهى تشمل ثلاث مناطق الجزء الغربى والأوسط والشرقى وهو محور هذا الفصل.

obeikan.com

أولاً: السودان الغربى والأوسط

● **السودان الغربى**: قامت فى السودان الغربى ممالك ثلاث هى مملكة غانة القديمة وسلطنة مالى وسلطنة الصنغى، وهذه الممالك كانت إمبراطوريات وسلطنات كبيرة بدأت من القرن الثالث والرابع الميلادى وبلغت أوج ازدهارها بعد أن دخلها الإسلام، واستمرت حتى القرن التاسع عشر حين صرعها الاستعمار الأوروبى.

(أ) أولى هذه الممالك مملكة غانة (وهى ليست غانا الحالية التى تقع فى أقصى جنوب غرب إفريقيا) إنما هى المنطقة الفسيحة التى تقع بين منحنى نهر النيجر ونهر السنغال وتضرب حدودها حتى جنوب موريتانيا الحالية، وكانت متسعة النفوذ والسلطان وخضع لها معظم مناطق السودان الغربى. نشأت فى الفترة ما بين القرن الثالث والرابع الميلادى، وأخذت تتسع حتى مستهل القرن الحادى عشر عندما غزاها المراكشيون.

اعتمدت غانة على التجارة كمصدر رئيسى فى اقتصادها خاصة الذهب حتى صارت تعرف بأرض الذهب وأصبح ملوكها من أغنى ملوك الأرض، وكانوا يتحكمون فى الطرق التجارية، فموقع غانة جعلها حلقة اتصال بين شمال القارة وغربها، أدى رواج التجارة إلى أن أصبحت عاصمتها كومبى من أكبرأسواق بلاد السودان وتسرب إليها الإسلام من شمالها.

فى بداية القرن الثامن الميلادى امتدت الفتوحات الإسلامية عبر إفريقيا شمال الصحراء، وفى نهايته كانت القوافل التجارية الآتية من الشمال تعبر الصحراء بانتظام للاتجار مع إفريقيا السوداء، وفى القرن الحادى عشر وبالتحديد فى عام ١٠٦٢م غزا غانة المرابطون القادمون من مراكش وقد ووجهوا بمقاومة شرسة ولم ينجحوا فى إخضاعها إلا عام ١٠٧٢م حين احتلوا عاصمتها [١].

وقد وصفها الجغرافى الإدريسى أكبر مؤرخى الحوليات فى العصور الوسطى (عاش١١٠٠- ١١٦٥م) بأنها «الدولة الكبرى فى أرض السودان والأكثر كثافة فى التجارة، و مع ذلك لم تكن المملكة بحالة طيبة والزراعة حول العاصمة لم تعد منتعشة

(١) Islam's Black Slaves; Ronald Segal; Atlantis Books; Iondon; 2001; P 84.

بعد التدمير الذى أحدثه بدو المرابطين. إن حقول الذهب فى «بامبوك –Bambuk» التى تقع بين نهر السنغال ونهر الفاليم جرفت من جراء الاستغلال عبر القرون، وكذلك مناجم «بيور ـ Bur» فى أعالى نهر النيچر».

(ب) سلطنة مالى الإسلامية: تقع بين بلاد برنو فى الشرق والمحيط الأطلنطى غربًا وجبال البربر شمالاً وفوتاجالون جنوبًا، وقامت على أنقاض دولة غانة، وتعد هذه السلطة من أعظم ممالك السودان الإسلامية قدرت مساحتها بما يزيد على نصف مساحة أوروبا كلها، واشتملت على خمسة أقاليم فى ذروة قوتها وازدهارها، وهذه الأقاليم هى مالى يتوسط أقاليم السلطنة وصوصو تقع إلى الجنوب من مالى وغانة وتقع شمال مالى وتمتد إلى المحيط الأطلنطى، وكوكو تقع شرق إقليم مالى وتكرور تقع غرب مالى حول نهر السنغال [1].

احتلت سلطنة مالى فى القرن الثالث عشر الميلادى مكانة إمبراطورية غانة كأعظم دولة حكمت فى السودان الغربى، وبدأ التجار من شمال إفريقيا يتجهون إليها بكثرة، زارها ابن بطوطة فى عهد ملكها منسى موسى وتكلم عن حركة انتقال التجار والرحالة الآمنة والميسرة فى هذه البلاد وعن ازدهار الزراعة والتجارة وعن انتشار العدالة فى البلاد. ويعد منسى موسى من أعظم ملوك مالى، وقد زار القاهرة مرة وهو فى طريقه إلى الحج وأنفق فيها ذهبًا كثيرًا أدى إلى هبوط قيمة الذهب وقتها، وتجاوزت شهرته بلاد المسلمين إلى العالم المسيحى. وفى بداية القرن الخامس عشر أخذت مالى فى الأفول وسقطت على يد ملوك صنغى.

(جـ) سلطنة الصنغى: بدأت دويلة صغيرة على الضفة اليسرى لنهر النيچر، ثم توسعت وابتلعت أقاليم مالى وامتدت حتى السودان الأوسط إلى إمارات الهوسا (الحوصة) وشملت أقاليم الساڤانا الممتدة من الغرب إلى الشرق وسيطرت على مناجم الذهب والملح أهم تجارتين فى غرب إفريقيا، وصارت الدولة الأكبر فى المنطقة وصلت شمالاً إلى مراكش وإلى نهر چامبيا على شاطئ الأطلنطى، وفى الشرق إلى برنو عند بحيرة تشاد.

● **السودان الأوسط:** يشمل ثلاث سلطنات إسلامية هى سلطنة كانم وبرنو، وسلطنة الهوسا أو الحوصة شمال نيچيريا، وسلطنة البلالة فى حوض بحيرة تشاد.

(١) الموسوعة الإفريقية ـ المجلد الثانى تاريخ إفريقيا . معهد البحوث والدراسات الإفريقية ١٩٩٧م، ص ١٧٤ .

١ـ سلطنة كانم وبرنو : قامت فى بلاد السودان الأوسط تتكون من حوض بحيرة تشاد وما يقع حولها من بلدان تمتد من نهر النيچر غربًا إلى دارفور شرقًا، وكانت مركز لالتقاء طرق القوافل التجارية المارة إلى جميع أنحاء القارة، قامت فى القرن التاسع الميلادى فى إقليم كانم وسيطرت على حوض بحيرة تشاد، وبخاصة غربها، وأصبحت تعرف باسم سلطنة كانم وبرنو، واتسعت فى القرن الثالث عشر الميلادى حتى وصلت إلى مشارف وادى النيل شرقًا وقرب نهر النيچر غربًا، مما يعنى أن بلاد الهوسا التى تشكل شمال نيچيريا الآن كانت تابعة لها [١].

٢- سلطنة الهوسا (الإمارات الإسلامية فى شمال نيچيريا) هى أربع إمارات كانو وزاريا وكاتسينا وجوبير كانت تسمى بلاد الهوسا وتضم شمال نيچيريا وجزًا من جمهورية النيچر، وكانت حدودها فى العصور الوسطى المنطقة المحصورة بين سلطنتى مالى وصنغى غربًا والبرنو شرقًا والصحراء الكبرى شمالاً وجنوب نيچيريا فى الجنوب.

٣- سلطنة البلالة الإسلامية : قامت فى حوض بحيرة تشاد وظهرت فى القرن الرابع عشر الميلادى وظلت تابعة لسلطة كانم وبرنو طول فترات قيامها حتى بداية القرن العشرين حين سقطت فى قبضة الاستعمار الفرنسى.

● **السودان الشرقى** هو سودان وادى النيل يشمل سلطنة الفونج فى سنار، وسلطنة الفور أو دارفور فى أقصى جبال النوبة، وفى بدايات القرن التاسع عشر توحدت هذه السلطنات وضمت معها أجزاء أخرى من جنوب السودان.

١- سلطنة الفونج: تقع فى سنار على الضفة الشرقية للنيل وقامت على أنقاض الدولتين المسيحيتين مملكة دنقلة ومملكة علوة من الشلال الثالث إلى النيل الأزرق.

٢- أما سلطنة دارفور : فهى عبارة عن هضبة تنتشر فيها المراعى وتتخللها مرتفعات جبال مرة، واتسعت المملكة وامتدت إلى كردفان جنوبًا. ومملكة وداى شمالاً.

---

(١) الموسوعة الإفريقية ـ المراجع السابق - ص ٢٠١.

وظل سودان وادى النيل حتى دخله الإسلام فى القرن السابع أقاليم متناثرة إلى أن فتحه محمد على فى القرن التاسع عشر، ثم ظهر السودان الموحد يضم الفونج ودارفور وكردفان بالإضافة إلى منطقتى بحر الغزال، وسأتعرض له بالتفصيل فيما بعد.

***

قصدت مما سبق تعريف وتحديد الحزام الأوسط لإفريقيا وهو ما يطلق عليه السودان بالمعنى الشامل الممتد من المحيط الأطلنطى إلى البحر الأحمر؛ لأن هذه المنطقة بطولها هى التى كانت مسرحًا لتجارة العبيد وموردًا للرقيق الأسود.

وتاريخ هذه المنطقة من أروع صفحات التاريخ الإفريقى، كانت تمثل الرابطة الحضارية بين شمال القارة وجنوبها، منها تخرج القوافل التجارية من فاس ومراكش والقيروان تحمل الملح لغانا ومالى وتمبكتو وتعود محملة بالذهب والرقيق عبر ثلاثة طرق:

أولها: من مراكش حتى منحنى النيجر.

ثانيها: من تونس حتى بحيرة تشاد ونهر النيجر.

وثالثها: من طرابلس الغرب ومصر إلى تشاد.

فى بداية القرن الثامن الميلادى امتدت الفتوحات الإسلامية فى إفريقيا نحو الغرب عبر شمال الصحراء، وفى نهايته كانت القوافل تعبر الصحراء بانتظام آتية من الشمال للاتجار مع إفريقيا السوداء، وتقدم الإسلام فى هذه المناطق بشكل سريع وتحولت ممالكه الوثنية التى سبق الإشارة إليها إلى الإسلام. ولم يكن هذا التقدم الواسع للإسلام فى إفريقيا السوداء يعود إلى عناصر تتعلق بالغزو من الشمال، فقد كان حكام الممالك والإمبراطوريات المتعاقبة فى المنطقة مستعدة لقبول الإسلام؛ لأنه يعطيهم شرعية فى معاملاتهم مع ملوك المغرب وتجار العرب، وكانت تجارتهم ورخاؤهم يعتمد على هذه المعاملات، لذلك فإن معظم التجار فى المنطقة صاروا مسلمين، وكانت مراكزهم الاجتماعية وانتشارهم جعلهم مؤثرين فى انتشار الإسلام. وفى الحقيقة فإن بعض التجار كانوا من شيوخ المسلمين، وكان لهؤلاء امتيازات شخصية تتعلق بمرور تجارتهم وبالتعامل معهم دون أى إيذاء.

وأكثر من ذلك بل قد يكون فوق ذلك كله فإن الإسلام كان يقدم أو يعد بالحلول عن المشكل الأساسى للحكم التوسعى. فقد كان الحاكم التقليدى يعتمد على ولاء من ينتسبون إليه بآصرة القربى أو بالأصول المشتركة، وكلما اتسعت حدود الإمبراطورية كانت هذه الولاءات تمتد وتتسع، وكان تعيين أعضاء من الأسرة المالكة للعمل كحكام مع مدهم بما يلزم من الجنود كان يؤدى إلى مخاطر أن هؤلاء الحكام يستثيرون روح التمرد والتحالفات المعارضة، لذلك فإن الملوك والأباطرة بدلاً من ذلك عينوا حكامًا إقليميين من بين عبيدهم الذين يتميزون بالمواهب والمؤهلات اللازمة، وكذلك بالانتماءات الشخصية للمبدأ والعقيدة بدلاً من النسب والقرابة. وكانت مثل هذه المؤهلات والولاءات توجد بين هؤلاء عبيدًا كانوا أو أحرارًا الذين تعلموا فى مدارس المسلمين فى هذه المناطق التى كانت تجذب العلماء من كل أقطار الإسلام [١].

كان الذهب والعبيد يتجهون مباشرة من الإمبراطوريات السودانية المتعاقبة فى غرب إفريقيا إلى مراكش، ولم يكن ذلك هو الطريق الوحيد، ففى القرن التاسع عشر كان هناك طريق من غانة إلى جاو ثم يتجه عبر الصحراء إلى مصر، وقد قلت أهمية هذا الطريق تدريجيًا فى حين ظهر طريق آخر من مالى إلى صعيد مصر فى القرن الرابع عشر، ثم فى القرن السادس عشر طريق ثالث من تمبكتو إلى القاهرة.

كتب الإصطخرى الرحالة الجغرافى العربى فى القرن العاشر يقارن بين العبيد الآتين من مختلف أنحاء إفريقيا وأكد أن هؤلاء الذين يفدون من وسط السودان عبر زاويلا فى طريق الشمال كانوا أكثر سوادًا وأحسن من غيرهم.

ومن المحتمل أن مملكة وسط السودان فى كانم التى ظهرت فى القرن التاسع أوالعاشرظهرت كاستجابة لتجارة الرقيق، وفى القرن الحادى عشر فإن داعية إسلامى هو (محمد هانى) حول ملك كانم إلى الإسلام وأهدى الملك إليه تعبيراً عن الامتنان نحو ١٠٠ من العبيد و١٠٠ من الإبل و١٠٠ من العملات الذهبية.

وبقى الحكام المتتاليون له على الإسلام، وكان المسلمون ذوى وضع متميز فى المملكة، وفى بدايات القرن الثالث عشر فتحت كانم فزان ويحتمل أن كان ذلك لتأمين طريق

---

(١) المرجع السابق Islnis Black Slaves; P. 92

التجارة عبر الصحراء. وفى منتصف القرن الرابع عشر خضعت المملكة لضغط شديد من الصراعات بين العرب والصراعات معهم من أجل بيع المسلمين من كانم باعتبارهم عبيداً. وفى العقد الأخير من ذلك القرن ذهب الملك وأتباعه إلى برنو جنوب غرب كانم وأنشأوا دولة جديدة (مملكة برنو) التى توسعت وبقيت حتى القرن التاسع عشر.

إن عدداً من العبيد السود أرسلوا من وسط السودان لاستخدامهم فى الخدمة العسكرية فى شمال إفريقيا، كما كانت التجارة تستخدمهم فى خدمة الحريم وخدمة الحكومة وكانت الجوارى منهن يُبَعن محظيات. وإن ابن بطوطة الذى عبر الصحراء فى منتصف القرن الرابع عشر كان مسافراً فى قافلة بها نحو ٦٠٠ من الجوارى وكتب يصف بإنصاف معاملة الخصيان والجوارى الحريم فى برنو، والرقيق الذين كانوا يقومون بأعمال يدوية كثيرة، وبعض هؤلاء كان يعتبر من الهدايا التى تهدى.

كان الرقيق مطلوبين ليس فقط للخدمة عبر الصحراء ولكنهم كانوا مطلوبين أيضًا لصالح حكام السودان الأوسط باعتبار أن امتلاك الحكام السودانيين للرقيق كان مظهراً من مظاهر الجاه والثروة وكانوا يعملون لدى ملوكهم سواء فى الأعمال التى تحتاج إلى خبرة ومهارة أو غيرها من الأعمال التى تحتاج إلى معرفة خاصة. وأكثر من ذلك فإنه أحيانًا ما كان يحدث نقصان شديد فى عدد السكان فى بلدان إفريقية بسبب الجفاف والمجاعات والأوبئة والحروب، فكان لا بد من تعويض هذا النقص فى العمالة بشراء الرقيق من داخل إفريقيا.

وضع الرقيق فى السودان الأوسط والغربى

قبل تجارة الرقيق عابرة الصحراء أو المحيط كانت قبائل غرب إفريقيا ووسطها اعتادت أن تبيع بعيداً عن ديارها من يرتكب جرمًا كبيراً من أبنائها: السحرة، والزناة، وقطاع الطرق، والعاجزين عن سداد الديون كان أشبه بنوع من النفى، وفى أزمة لاحقة مارست تلك القبائل استرقاق بعضها بعضًا، استرقت قبا ئل الفولانى قبائل الهوسا، وتبادلت الباجرمى والقمر استرقاق بعضها البعض واسترقتهما قبائل الفور. ثم تعدى الاسترقاق والاحتياجات الداخلية إلى التجارة الخارجية عبر طريق القوافل الصحراوية القديمة نحو شمال إفريقيا والبحر الأبيض.

وعندما اتسم وضع الممالك بالاستقرار الداخلى مما أسهم فى ثبات الحكم وهياكله وفى ازدهار الإنتاج والتبادل الداخلى والخارجى وتوسع الزراعة والمراعى والثروة الحيوانية وتطور الحرف المنزلية والخدمات ، استقر تبعًا لذلك الأرقاء وانتقل بعضهم إلى وضع المولى بعد العتق يمنحه أو يخصص له المالك قطعة أرض يعمل فيها بعد أن يؤدى ما عليه من عمل فى أرض المالك وينال جزءًا من المحصول، ويسمح المالك لمواليه أن يتملكوا مأوى وماشية ومنتجات وتؤول للمالك بعد وفاته، وكان نادرًا ما يعود الرقيق المعتوق لمسقط رأسه ويفضل البناء فى حمى مالكه فى مساكن حول بيت أسرة المالك [١].

كانت تجارة الرقيق أكثر أهمية حتى من تجارة الذهب، فهذه التجارة كانت توفر الجنود للجيوش من مراكش حتى تركيا، والجوارى للحريم أو كخادمات فى المنازل والخصيان لحراسة الحريم، والرقيق العاديين لزراعة الأرض، وكانت قافلة الرقيق الطويلة تذهب إلى الشمال وإلى الشرق، لذلك فإن البلدان العربية كان لديها مزيج كبير من الدم الزنجى فى سكانها.

وكانت هذه التجارة تعنى أن الدول المنظمة تقوم بحملات اعتيادية فى المناطق الوثنية لأسرهم، وقد اعتادت غانا وكذلك مالى وصنغى أن تفعل الشىء نفسه، وترتب على ذلك أن الحروب فى بلاد السودان كانت أساسًا غارات من أجل الرقيق بل إن الجزية كانت تدفع بالرقيق أكثر مما تدفع بالذهب، فالرقيق أصبح هو العملة الشائعة، كما كان الرقيق أفضل وسيلة للدفع للتجار الأجانب، ويذكر ليو الإفريقى [٢] أن سلطان برنو

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٢٠١ .

(٢) ليو الإفريقى هو الحسن بن محمد الوزان، ولد فى غرناطة فى الأندلس سنة ١٤٨٨م هاجر إلى فاس، وعند عودته إلى بلاده وقع أسيرًا فى يد أحد القراصنة الصقالبة الذى أهداه إلى بابا الڤاتيكان يوحنا ليو، وهناك تنصر وحول اسمه إلى يوحنا ليو وهو اسم البابا نفسه وحتى يفرق بينه وبين البابا كان يُنادى «ليو الإفريقى».
قام الحسن الوزان قبل أسره بعدة رحلات إلى فاس ووسط المغرب وبلاد السودان صنغى ولبيبا وتونس وبلاد الشام ومصر وسودان وادى النيل. حصيلة هذه الرحلات هى التى أغرت الإيطاليين بأسره وطلبوا إليه أن يدون خبراته ومعلوماته فى عدد من الكتب أشهرها كتاب « وصف إفريقية» اعتمد فيه على مشاهداته وما ظل عالقًا فى ذهنه بعد عشر سنين من الأسر من كتابات ابن خلدون والقيروانى والبكرى والإدريسى والعمرى، وهو بذلك جمع للإيطاليين خلاصة تجاربه الشخصية ومعارفه التى استفادها من خبرة الرحالة والكتاب العرب [نقلاً عن « العلاقات السودانية التشادية / الدكتور كمال محمد عبيد / جامعة إفريقيا العالمية – مركز البحوث والدراسات الإفريقية إصدار رقم ٤٣/ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م].

كان يشترى الأصناف التى يحتاج إليها من التجار ، ثم يخرج فى حملة لأسر الرقيق فإذا استطاع الحصول على عدد كاف دفعه للتجار ثمنًا للبضائع التى اشتراها وإذا لم يتمكن فعليهم الانتظار حتى الحملة القادمة [١] .

وقد أدى الاهتمام بتجارة الرقيق إلى إهمال الزراعة ، فلم ينشغل سكان غرب إفريقيا ووسطها بالزراعة رغم أن بها أنهارًا كثيرة لم يستخدم نهر واحد فى أعمال الرى ، ولا يرجع ذلك إلى عجز أهلها عن معرفة الزراعة ، فالإفريقى كان مزارعًا ماهرًا ، كما لا يمكن القول بأن الزراعة لم تتطور بسبب عدم سخاء التربة ، فهضبة الجزائر كانت تزرع وهى ليست أكثر سخاء ، وإنما السبب أن الرقيق كان الحصول عليهم سهلاً أسهل من الزراعة ، ولم يكن ممكنًا أن تتطور الزراعة ما دام الرق سائدًا فالزراعة تعنى خلق طبقة من الفلاحين سواء على هيئة أقنان مرتبطين بالأرض أو رجال أحرار لفلاحتها . وهذا ما افتقدته دول غرب إفريقيا ووسطها بسبب تجارة الرق ، فلم تكن الزراعة قط حرفة مهمة وكانت دولهم قائمة أساسًا على تجارة الرقيق .

كانت بلاد السودان تقوم بغارات نهب من أجل أسر الرقيق وبيعهم لتجار شمال إفريقيا ، وقد عرفت بلاد السودان منذ أقدم العصور بأنها سوق للرقيق ، وكان الطريق من تشاد إلى طرابلس مارًا بفزان هو طريق الرقيق ، وهذا الطريق الملطخ بالدماء الذى تتناثر فيه آلاف الهياكل العظمية لا بد أن يذكر بما أحدثته تجارة الرقيق من تأثير مدمر على حياة السودان الاقتصادية [٢] .

فى مملكة بورنو فى القرن السادس عشرأنشأ أباطرة بورنو جيشًا كانت فرقته المختارة هى حرس القصر المكون بأكمله من الرقيق ، وتولى تدريب أفراده على استعمال الأسلحة النارية مدربون أتراك . ومع بداية القرن الثامن عشر ازدادت أهمية الرقيق حتى سيطروا على إدارة البلاد فى القرن التالى ، فكانت السلطة التى تركزت فى يد الإمبراطور يمارسها الرقيق الذين يحيطون به [٣] وفى بلاد الهوسا سيطر الرقيق على

(١) الوثنية والإسلام تاريخ الإمبراطوريات الزنجية فى غرب إفريقيا ل . مادهو بانيكار / ترجمة وتعليق أحمد فؤاد بلبع / المجلس الاعلى للثقافة ١٩٩٥م / ص ٣٩٣ .
(٢) الوثنية والإسلام ـ المرجع السابق ص ٤١٧ .
(٣) الوثنية والإسلام ـ المرجع السابق ص ٤٤٢ .

الإدارة وحل أحد الأرقاء محل الأمير، وبحلول منتصف القرن السابع عشر كان الرقيق قد وطدوا أنفسهم كطبقة إدارية وارتبط صعودهم بتدعيم السلطة الملكية. وفيما عدا الأمراء الملكيين والرئاسات القبلية المحلية أصبح الرقيق أهم مجموعة فى الدولة وهم على غرار الانكشارية التركية كانوا السلطة الحاكمة الفعلية فى البلاد؛ لأن المناصب الإدارية والحربية يتم شغلها أساسًا من بينهم. وهناك سبب لهيمنة الرقيق فى الإدارة وهو أنه كان من تقاليد الحكام المسلمين أن يجندوا للإدارة والجيش أشخاصًا لديهم ولاء تام وكان الرقيق لا ولاء لديه إلا لمن يملكه، وقد أدى هذا النظام أن أصبح باستطاعة الرقيق الارتقاء إلى أرفع المناصب فى الإمبراطورية [1].

وفى صنغى كان للرقيق أهمية فى المستويات الأدنى من الإدارة، وقد شغل أحدهم منصب السكرتير الخاص للإمبراطور ومن ثم مستشاره الأمين. كما كان للرقيق أهمية فى مجالات أخرى فهم المسئولون عن أهل البيت الملكى وهم رسل الملك ويشكلون الحرس الملكى ويزودون الجيش بالجانب الأكبر من الجنود، وأحيانًا كانوا يقومون بتحصيل الإيرادات المتحصلة من المقاطعات، وقد زادت سيطرة هؤلاء الرقيق بالتدريج حتى أحكموا قبضتهم على الإدارة، وهم لم يكتفوا بتركيز السلطة فى أيديهم بل كونوا ثروات كبيرة أيضًا.

لم يكن الرقيق فئة واحدة بل كانوا يقسمون إلى أربع درجات، فى القمة رقيق بيت الإمبراطور وبيوت علية القوم وهؤلاء قد يديرون أملاك سيدهم ويستطيعون أن يصبحوا ضباطًا وأن يمارسوا نفوذًا قويًا فى الجيش، يليهم رقيق الجيل الثانى الذين يتمتعون ببعض الحقوق ولا يمكن بيعهم، والفئة الثالثة الرقيق الذين يحترفون المهن، وأخيرًا يأتى الرقيق الذين يفلحون الأرض أو يعملون فى المناجم. وكان لمجموعة الرقيق الذين يعرفون برقيق البيت الملكى وضع خاص، فهم فرقة مختارة يتمتعون بميزات يفتقد إليها غيرهم من الرقيق، وتعد هذه المجموعة هى التى يختار منها الموظفون والقادة الحربيون.

---

(١) الوثنية والإسلام- المرجع السابق ص ٤٤٤.

عسكرة الرقيق

مع تطور التجارة عبر الصحراء ظهرت جماعة اجتماعية هى الأرستقراطية العسكرية التى كان لها اليد الطولى فى السلطة السياسية فى الدولة، إذ إن توسع التجارة الخارجية أدى إلى عسكرة الدولة فى غرب إفريقيا ووسطها خلال مرحلة التجارة عبر الصحراء، وقد تجلى هذا التغيير فى ظهور الجيوش التى زاد عددها وقوتها بشكل واضح، وكان عماد هذه الجيوش الأرقاء العبيد، لذلك خلقت رغبة محمومة فى الحصول على الرقيق فى سباق تسليح ظلت مسيطرة فى تلك الفترة. كان الباب مفتوحًا للحراك الاجتماعى، ومن ثم فإن بعض الأفراد كانوا أصلاً من الرقيق ووصلوا إلى مراكز، مثل رؤساء الجيوش وأصبح بعضهم من كبار تجار وحكام المقاطعات والوزراء ورؤساء البروتوكول الملكى ومديرى الخزانة ونظام الضياع، وفيما عدا منصب الملك نفسه ـ الذى كان الوصول إليه يتم طبقًا لقواعد محددة ـ فقد كانت جميع وظائف الدولة مفتوحة للمنافسة، بل إنه بالنسبة لمنصب الملك فقد تمكن اثنان من كبار الرقيق فى إمبراطورية مالى من الاستيلاء على السلطة مرتين خلال القرن الرابع عشر فى أعقاب انقلاب عسكرى، أحدهما **ساكور** وهو رقيق معتق، والثانى **ساموری** أحد قادة الجيش الأرقاء حارب السلطان وهزمه وأسره وعرض عليه حسن الإقامة ورقيقًا وإماءً إذا عاش فردًا عاديّا. وفى مملكة صنغى لوحظ أنه من بين ١٥ ملكًا تولوا الحكم خلال القرن السادس عشر كانوا جميعًا من أبناء (الإماء) الجوارى فيما عدا مؤسس الأسرة أسكيا محمد [١].

* * *

نخلص مما سبق إلى الآتى:

* إن عمل الرقيق كان موجودًا فى إفريقيا الغربية قبل نشأة التجارة عبر الأطلنطى بوقت طويل، فقد كانت الثروة تتحقق عن طريق عمل الرقيق. وكانت التركيزات الرئيسية للرقيق فى المناطق التى أدى تطور أنشطة التبادل المحلية إلى خلق فرص عمل لم يكن ممكنًا أن يلبيها الأحرار المحليون. ففى الدول الكبرى مثل مالى والصنغى

(١) الحكم والسياسة فى إفريقيا ـ الجزء الأول ـ أكوديبانولى (المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومى) ص٤٨.

وقبلهم غانة القديمة كانوا فى أمس الحاجة إلى الرقيق ويحصلون عليه إما بالشراء أو الأسر. والرقيق كانوا عادة عمالاً وقلة من المحظوظين شغلت مناصب مدنية وعسكرية رفيعة، وهؤلاء كانوا أيضًا يمتلكون رقيقًا خاصًا بهم. وآخرون كانوا يوجدون فى وظائف تحتاج إلى مهارة، مثل الصناعات الحرفية، غير أن الأغلبية كانت تؤدى عادة أعمالاً يدوية مرهقة، كما كانوا يستخدمون خدمًا فى المنازل ويعملون كحمالين ويفلحون الواحات ويقطعون الملح الصخرى من الصحراء ويوجدون فى جميع أنواع العمل الزراعى، ولم يكن رقيق المزارع يستخدمون ـ كما هو الحال فى أجزاء العالم الأخرى ـ فى إنتاج فائض للتصدير، بل لتوفير المواد الغذائية الأساسية للحكام وللمسئولين وللدائرة المحيطة بهم من الأتباع وللجيش [1].

* كان الرقيق فى إفريقيا الغربية يؤدون وظيفة سياسية مهمة؛ فالأفارقة كانوا يقيسون الثروة والسلطة بالرجال أكثر مما يقيسونها بالأفدنة، كما كانوا ممن يمارسون السلطة ملاك رجال أكثر من كونهم ملاك أراض. وكان هناك اتجاه لاستيعاب الرقيق فى المجتمع بمنحهم حقوقًا معينة مقابل الولاء، وكان فى القرن الحادى عشر تجار كان الواحد منهم يملك أكثر من ألف رقيق، وفى القرون التالية كان يوجد أصحاب رقيق يملكون أعدادًا أكبر.

* إن تجارة الرق كان يتم تصديرها من إفريقيا الغربية إلى الشمال قبل نشأة التجارة عبر الأطلنطى فى أواخر القرن الخامس عشر، بل إن هذه التجارة عبر الصحراء سبقت انتشار الإسلام فى القرن السابع، وفى أيام القرطاجيين والرومان كان الطلب عليها متواضعًا لأن مصادر العرض الأخرى كانت معروفة. وقد أدى توسع قوة العرب إلى طلب متزايد على الرقيق فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط لاستخدامهم كجنود وعمال وخدم، وكان معظم الرقيق يجيئون عن طريق الجزائر وطرابلس [يقدر ما كان يصدر من الرقيق شمالاً عبر الصحراء قرابة عشرة آلاف سنويًا فى مقابل ٧٠ ألفًا يشحنون غربًا عبر المحيط الأطلسى].

* من الآراء الشائعة أن التجارة كان يسيطر عليها التجار العرب، وكان يطلق لفظ عرب على كل المسلمين، فى حين أن كان للبربر واليهود والزنوج الأفارقة أيضًا دور

(١) التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية ـ تأليف أ. ج. هوپكنز، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومى للترجمة ـ القاهرة ١٩٩٨م. ص ٤٦.

رئيسى فى التجارة، كما كان الأوروبيون موجودين فى الساحل الشمالى وكان لهم امتيازات خاصة قبل مجيئهم إلى الساحل الغربى. وكانت قبائل الطوارق متخصصة فى التجارة عبر الصحراء [١].

* إن الرقيق كانوا يشكلون نسبة ضخمة من الأيدى العاملة والقوة العسكرية فى مناطق معينة.

* كان نقص الأيدى العاملة يعالج عن طريق الرق، وكان العنصر النادر فى الإنتاج الأيدى العاملة وليست الأرض. وقد واجه المسئولون الإداريون فى إفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية نقصًا فى الأيدى العاملة فلجأوا إلى استخدام السخرة على رغم ادعائهم إلغاء الرق، وقد تفتقت العقلية الاستعمارية على حل لهذا التناقض بإعلان أن الرق عمل غير متحضر وأن السخرة ضرورية لإرشاد الشعوب البدائية إلى مزايا العصرية.

* مثلما أدت التجارة عبر الصحراء إلى جذب إفريقيا إلى التجارة الدولية فى القرون الوسطى، فإن تطور التجارة عبر البحار منذ أواخر القرن الخامس عشر خلق علاقة تجارية مع العالم الجديد وأوروبا، وانتقلت بؤرة التجارة الدولية من البحر الأبيض إلى المحيط الأطلنطى، وبدأت الحمولات البشرية من إفريقيا الغربية تتجه إلى هناك على مدى أربعة قرون. وفى البداية كان الهدف الأساسى للتجارة الأوروبية هو إحكام السيطرة على موارد الذهب، ثم أصبح المطلب هو الرقيق.

* إن تجارة الرق كان لها أثرها على التطور الإفريقى، على أن الخسائر المباشرة الأشد قسوة كانت هى المعاناة الشخصية التى كابدتها الملايين من أبناء إفريقيا الغربية الذين شحنوا قسراً وكرهًا عبر المحيط الأطلنطى، مثلما كابدها من قبل الرقيق الذين تم تصديرهم عبر الصحراء الكبرى، وهؤلاء الذين قتلوا أو أصيبوا فى غمار عمليات جمع الرقيق.

وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما بدأ الاقتصاد يتوسع بسرعة كبيرة كان يوجد نقص خطير فى الأيدى العاملة فى أجزاء كثيرة من إفريقيا، ولاشك أن سرعة التقدم كان يمكن أن تكون أكبر لو أن تجارة الرقيق لم تعطل نمو السكان.

(١) التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية - المرجع السابق. ص ١٦٩.

• القرن التاسع عشر:

قرن الصحوة والحروب فى السودان الغربى والأوسط

أدى توسع الدول الغربية واحتكاكها بالإسلام فى القرن الثامن عشر إلى انتشار موجة من الصحوة الإسلامية، ظهرت فى الجزيرة العربية الحركة الوهابية ضد الحكم العثمانى، وفى الهند حركة المقاومة ضد الإنجليز، وحدث الشىء نفسه أيضًا فى غرب السودان ووسطه إذ جرت سلسلة من الحروب المقدسة غيرت الخريطة السياسية لإفريقيا.

ففى خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر فإن شعب الفولانى القادم أصلاً من الإقليم الأدنى للسنغال واستقروا فى بلاد الهوسا وصاروا مسلمين ظهر من بينهم الشيخ عثمان دان فوديو الذى قاد حركة التجديد الإسلامى فى غرب إفريقية، وهو قيادة سياسية دينية قام بثورة ضد ملوك الهوسا لتصحيح إسلامهم الذى كان يمتزج بالتقاليد الوثنية.

فى سنة ١٨١٠م صارت ثورته جهادًا انتشرت فى بلاد الهوسا. ويرجع هذا النجاح الكبير إلى عناصر عدة منها قائدان عسكريان هما شقيقه الأصغر عبد الله الذى تولى قيادة الجهات الغربية، والثانى ابنه محمد بلو الذى كان قائد الجهات الشرقية، وكانا متعلمين وعلى معرفة جيدة بالعسكرية الإسلامية وبخاصة ابنه محمد بلو الذى أثبت أنه تكتيكى ماهر استطاع أن ينسق بين الفرسان الذين تحت قيادته وبين رماة السهام المهرة من الفولانى. وعلى كل حال فإن قدرات القادة الإبداعية لم تكن تنجز ما أنجزت بغير التأييد الشعبى الذى حصلوا عليه اقتناعًا من الشعب بدعوة الجهاد التى واجهت الاستبداد والفساد وبخاصة ما يتعلق بموضوع العبودية.

ورغم أن كثيرًا من الجهاديين كانوا أنفسهم ملاكًا للعبيد، وأن القادة العسكريين حصلوا على خبرتهم فى القتال ومهارتهم من خلال غارات العبيد، فإن حركة الجهاد كانت تقوم على أساس المنع القرآنى لاستعباد المسلمين. وكان هذا على تناقض حاد مع الممارسات التى كان يصادق عليها حكام الهوسا؛ لأن الإغارات من أجل صيد العبيد

كانت مهمة جدّا لاقتصاديات الهوسا، مهمة إلى حد أنهم كانوا يغضون النظر عما إذا كان هؤلاء المأسورون مسلمين أو غير مسلمين، وزاد من عدم التمييز فى الاسترقاق ما بين المسلم وغير المسلم الرغبة فى الحصول على الأسلحة، وكانت الأسلحة تطلب لإثبات القوة والسلطة لدى الملوك، وكانت الإغارات أيضًا مما يزيد ويسهل الحصول على العبيد، وكان ما يحصلون عليه من عبيد يعطونه ثمنًا لتجار العبيد ويحصلون مقابله على السلاح، لذلك لم يكن مفاجأة أن المسلمين تجمعوا للجهاد الذى كان نجاحه يقدم لهم ضمانًا لتطبيق القانون الإسلامى، فى حين أن غير المسلمين كان يجذبهم الطموح إلى التمتع بالأمن نفسه. فقد كانت حركة عثمان دان فوديو حركة جهاد وتجميع للناس من أجل تطبيق القانون الإسلامى الذى يمنع استرقاق المسلمين وكان دخول الأفارقة الإسلام ضمانًا لهم بألايُسترقوا.

وفى سنة ١٨١٢م تأسست إمبراطورية الفولانى على نهج الدستور الإسلامى وعلى مبدأ الخلافة، وصار عثمان دان فوديو خليفة ولكن ابتعد هو عن الحكم من أجل التفرغ للدرس والوعظ وتأليف الكتب الدينية التى ربت على مائة مؤلف، وانقسمت الإمبراطورية بين شقيقه عبد الله الذى حكم النصف الغربى وابنه محمد بلو الذى حكم النصف الشرقى. ومع وفاة الشيخ عثمان سنة ١٨١٧م خلفه محمد بلو كخليفة لكل البلاد وشرع فى دعم الإمبراطورية. ولم يكن الطموح للتوسع مما يمكن وقفه، فقد تحركت جيوش الفولانى فى اتجاه الجنوب إلى يوروبالاند (أرض اليوروبا)، حيث سيطروا على الأقاليم الشمالية من الإمارة الجنوبية أويو وأخضعوها وأسسوا إمارة «أيلورين ـ Ilorin» وكانت هذه هى القاعدة التى انتشر فيها الإسلام بين اليوروبا.

وتاريخيًا فإن جيوش الفولانى تحركوا شرقًا وصارت إمبراطوريتهم فى حالة حرب مع مملكة بورنو، وقد غزت جيوش الفولانى إقليم بورنو فوجدوا خصمًا شديدًا فى حاكم بورنو هو محمد الأمين الكانانى وكان مسلمًا صادق الإيمان ولكن اتخذ أسلوبًا براجماتيّا بالدفاع عما سمى بالإسلام المختلط أى الحكم الإسلامى الذى يحتمل رعايا ذوى عقائد أخرى، ولا شك أن كان هذا هو ما أسهم فى نجاحه وفى أن يرتقى بنظام دفاعى شعبى.

وفى الغرب فى المناطق الشاسعة التى تصل إلى أنهار النيجر والسنغال كان الرعاة الفولانيون يستقرون، وكان الرؤساء التقليديون المحليون مسلمين اسمًا يمارسون ما

يعرف بالإسلام المختلط، وبعد العقد الثانى من القرن التاسع عشر ظهر محمد بن أحمد وهو واحد من الفولانى الذين درسوا على الشيخ عثمان دان فوديو وحارب فى صفوف مجاهديه وبدأ يخوض جهاداً خاصاً به.

هذا الجهاد كان موجهًا ضد الرؤساء الفولانى الذين أسماهم بالوثنيين، وكان نجاحه عظيمًا إلى حد أنه سيطر على المنطقة، ونتج عن ذلك تأسيس إمبراطورية كانت عاصمتها مدينة حمد الله بقيت تحت حكم محمد ثم ابنه ثم حفيده حتى عام ١٨٦٢م، وفى ذلك العام ظهر جهاد جديد يقوده عمر بن سعيد قسم الإقليم وساد شعب «التوكو لور - Tuku Lor» وبقى حتى عام ١٨٩٣م حيث أسقطه الغزو الاستعمارى الفرنسى.

إن الصورة المثالية للجهاد فى التاريخ الإسلامى[١]، كانت أحيانًا يشوبها الغزو وما يتلوه، وإن حالات الجهاد فى القرن التاسع عشر فى غرب إفريقيا لم تكن استثناء فقد كان الحصول على العبيد هدفًا لبعض من حملوا فى البداية لواء الجهاد وصار ذلك سائداً فى الحروب سواء الدفاعية أو الهجومية وما يتبعها من إنشاء ممالك وإمبراطوريات، وأحد العناصر هو تطوير الملكيات الكبيرة الحجم المعتمدة على العمل العبودى باعتبارها شكلاً بديلاً للضرائب من الفلاحين التى كان عثمان دان فوديو يدينها، فى حين كان الخلفاء والأمراء وكبار موظفى الدولة وغيرهم مثل التجار كانوا يتربحون من هذا العمل العبودى فى المزارع المملوكة لهم وأكثر من ذلك كان العبيد يحققون دخلاً لملاكهم بما يقومون به من أعمال فى بناء المنازل أو أعمال الحديد أو أعمال النسيج.

وفى الإسلام كما فى غيره استخدم العبيد فى الجيش وفى أنواع الحروب والإغارات المختلفة، ووصل بعض الجنود الذين هم من أصل عبودى إلى چنرالات فى الجيوش، كما كان العبيد يستخدمون فى أعمال الخدمة المنزلية وخاصة فى القصور وبلاط الحكام، كما كانوا يستخدمون فى الإصطبلات والأعمال المنزلية ويوظفون فى أعمال الترفيه عن الحكام والنبلاء والأغنياء، مثل الموسيقيين وقصاصى الحكايات، وفى الاحتفالات الملكية فى بورنو كان يستخدم العبيد فى حلبات العراك التى كانت يمكن أن تؤدى إلى الموت.

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves. P 162

كان الأفراد من النخب الحاكمة السودانية يملك الواحدمنهم ما بين ألفين وثلاثة آلاف من العبيد، وكانت أسواق العبيد شائعة فى الإقليم، وقد قدر أحد المكتشفين البريطانيين أن كل رجل حر فى مدينة كانو كان يوجد مقابله نحو ثلاثين من العبيد، وقطعًا فى هذا التقدير مبالغة إلا أنه يوضح أن العبيد كانوا هم المكون الأكبر فى الشعب.

ومع تصاعد الطلب على العبيد فى ممالك السودان وإماراته الإسلامية فإن الجماعات غير المسلحة أو الشعوب بداخلها أو على حدود الدول التى أنشأها الجهاد كانت مجالا للإغارات التى لاترحم، وحتى «الكنامى ـ Al kanmi» الذى واجه الجهاد ببديل من الإسلام المختلط ليزيد مقاومة الشعب ويحتفظ بمملكة بورنو، هذا الكنامى قام بصفقات وإغارات لاسترقاق العبيد ضد شعب «الباد ـ Bade» على أساس أنهم من الوثنيين. وفى الحقيقة فإن فى بورنو كغيرها فى المنطقة كلها لم يشجع الحكام رعاياهم غير المسلمين على التحول إلى الإسلام؛ لأن ذلك كان يسبب صعوبات نظرية تعوق من استرقاقهم. وأكثر من ذلك فإن بعض المناطق الإسلامية مثل «كانو» فإن الحكام كانوا يفسرون أية مقاومة ضد الظلم أو أية مقاومة ضد الانحرافات كانوا يعتبرونها تمردًا وهى تعنى نوعًا من الردة يبيح لهم استرقاق هؤلاء المتمردين.

وقد قدر عدد العبيد الذين ينقلون سنويّا عبر الصحراء خلال القرن التاسع عشر بقدر إجمالى يبلغ مليون فرد، وفى الأربعينيات من القرن التاسع عشر قيل إن حركة التجارة عبر الصحراء من بلاد الهوسا وبورنو ما كانت تكون موجودة أصلاً بغير تصدير العبيد، وفى أواخر الخمسينيات من القرن نفسه كانت تجارة العبيد تستوعب نحو ثلثى قيمة القوافل كلها واستمرت كذلك حتى نهاية القرن [1].

كان حجم الطلب مثيرًا لحماس التجار الذين جعلوا من العبيد العملة الأساسية لشراء الخيول التى يطلبها حكام السودان للأغراض المتعلقة بالحرب أو الفخامة، وكان أغلب تجار شمال إفريقيا يقبلون العبيد فقط كمقابل للخيول، وما لبث تجار شمال إفريقيا أنفسهم أن اشتركوا مباشرة فى الإغارات الخاصة بجلب العبيد، وقد كان الكانامى يبحث عن حلفاء يساعدونه لزيادة سيطرته فى «بورنو» واستعان بأحد كبار

(١) ملحوظة: إن الأرقام الذى ذكرها سيجال والاستنتاجات السابقة يشك فى صحتها أو على الأقل يجب أن تؤخذ بحذر فقد أعدها عن كتابات الأوروبيين الذين أفاضوا وبالغوا لتشويه صورة الإسلام والممالك الإسلامية ليبرروا استعمارهم لها.

التجار يوسف باشا الطرابلسى فى هذه الإغارات، وخاصة ضد الحاكم المسلم المنافس فى دولة «الباجرمى» فى الجنوب الشرقى من بحيرة تشاد. وفى سنة ١٨٢١م؛ فإن حملة واحدة قادتها قوات الباشا حملت أكثر من عشرة آلاف أسير من أربع مدن فقط، وعدد لا يحصى من الرجال ذبحوا ليس فقط فى عملية الإغارة ولكن لأن كثيراً منهم اقتنصوا من أجل تأمين النقل وأن الكانامى نفسه فى حروبه ضد سلطان الباجرمى استرق أكثر من ٣٠ ألفًا من شعبها.

إن التعاون بين الكانامى ويوسف باشا والتجار الآتين من شمال إفريقيا قد أثبت نجاحهم الذى توسع لمدى أكثر من باجرمى التى صارت مجرد دويلة فى بورنو، وكان التجارهم من بادروا صراحة باستثارة الكانامى والحكام الآخرين للقيام بمشروعاتهم وأقنعوهم بتنظيم إغاراتهم ضد المدن والقرى، ومن فزان عبر الصحراء قامت طرق التجارة وفيها كانت تمضى الإغارات شمال السودان ووسطها ووجهوا انتباههم نحو الغرب مستهدفين إمبراطورية الفولانى من أجل عمليات الإغارة على العبيد مصحوبة بالقوات المسلحة للدول فى الشمال.

دور التجار

كانت التجارة مربحة إلى حد أن تجار شمال إفريقيا كانوا يصيرون أغنياء برحلة واحدة قصيرة فى وسط السودان، وما لبثوا أن انتشروا فى الإقليم الواسع وبعضهم استقر فى مناطق بعيدة مثل غدامس فى جنوب تونس وجنوب غرب طرابلس، حيث كانت مركزاً لتمويل التجارة عبر الصحراء، وشاركهم تجار المدن الأخرى فى وسط الصحراء الذين استثمروا أموالهم فى التجارة وأنشأوا وكالات من أعضاء أسرهم، وكثير منهم سافر إلى وسط السودان ليمكثوا مدداً أطول ويشاركوا فى الإغارات أو يصاحبوا المغيرين، واتصلوا ببلاط حكام هذه البلاد، حيث حصلوا على مراكز اجتماعية وامتيازات تمتعوا بها، وبعضهم عين فى مجالس الدولة وتولى مناصب مهمة مثل الخزانة، وبعضهم كان يزيد من نفوذه الاجتماعى باعتباره من سلالة الرسول الكريم ﷺ، وبعضهم كان من الفقهاء ممن يستشارون فى الفقه، وكانوا

يفتون فى مواضيع متعلقة بالعبيد، وكانوا لايبالون بالأخطاء التى يرتكبها الحكام ضد رعاياهم بل كانوا يشجعون هذه الأخطاء إذا كان ذلك يخدم مصالحهم، لذلك لم يكونوا محل حب الناس ولا ثقتهم.

إن الخيول كانت غالية الثمن يتكلف الواحد منها نحو ١٢ عبدًا، وكان الأهالى الخاضعون للإغارات يستخدمون السهام المسمومة ضد الخيل، ومع ذلك فقد كان ثمة احتياج متزايد لاقتنائها وإحلالها محل العبيد، فقد كانت مظهرًا للفخامة والأبهة، بحيث إن أقل الموظفين شأنًا كان يرى أنه من الضرورى أن يمتلك منها العدد الذى يستطيعه، وكذلك بالنسبة للأسلحة وغيرها من السلع التى كانت تستورد إذ كانوا يشعرون بالفخر فى امتلاك هذه الأشياء، ويقال إن أحد الموظفين فى بورنو توفى فى بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر وترك بضعة آلاف من العبيد ونحو ألف من فحول الخيول وعدد من إناث الخيل ونحو ٢٧ مخزنًا مملوءة بالثياب والسلع التى يجلبها التجار، ومن الأسلحة نحو ألف سيف وغيرها و١٢ ألف دولار مارى تريزا ونحو ألف رأس من الماشية [١].

إن تجار شمال إفريقيا كانوا منتبهين إلى الإغراء الذى يثيره التوطن فى حواضر السودان وقدموا القروض التى تستحق الوفاء بعد مدد تصل إلى ثلاث سنوات، وقد أوقع هذا الأمر الحكام وموظفيهم الإقليميين فى ديون ضخمة، وكان لذلك تأثيره الكبير فى زيادة الرغبة فى تكثيف حملات وإغارات جمع الرقيق. وأن رئيس «الزندر Zinder-»وهى إمارة مستقلة تقع شمال خلافة الفولانى استدان فى الأربعينات من القرن التاسع عشر دينًا ثقيلاً إلى حد اضطره إلى تكثيف الإغارات المتلاحقة باعتبار أن ذلك الوسيلة الوحيدة لتسوية ديونه. وأن حكام الزندر كان يمكن أن يجردوا المنطقة كلها من السكان بهذه الإغارات إلا أنهم تبنوا سياسة استبقاء بعض الأحياء بالعدد الكافى لتوليد ضحايا جدد [٢].

وعندما كانت الإغارات على الشعوب الأخرى تصل إلى حدها الأقصى الذى لا زيادة بعده لسبب أو لآخر كان الحكام والموظفون يفترسون شعوبهم بصرف النظر عن

(١) المراجع السابق Islam's Black slaves P 169.
(٢) المراجع السابق Islam's Black slaves P 170.

تعاليم الإسلام وأحكامه. وفى الزندر مثلاً كان الصبى الذى يسرق أى شىء يستعبد هو وجميع أفراد أسرته ويباع كعقاب له على جرمه. وكان الموظفون يعاقبون بأن يقدموا عبيداً كنوع من الغرامة. . إن الحكام بدءوا يتقاضون الضرائب المتزايدة متمثلة فى العبيد يأخذونها من حكومات الأقاليم والإقطاعيات التابعة لهم مما يستوجب ذلك من زيادة حملات الاسترقاق. والجماعات المحلية التى كانت تخشى أن تقتنص من إغارات العبيد كانت تلجأ إلى أن تعتدى على جماعات أخرى للحصول على عبيد منهم تقدمهم رشوة للموظفين الذين يتهددونهم، وكان الآباء يقدمون واحداً من أطفالهم على أمل أن يحموا الباقين، والقليلون جدّا ما كانوا يكسبون بذلك أمانهم، وكان موظفو الحكومة يتجاهلون القانون ويقبضون على الناس لاستعبادهم دون أن يتدخل حكام الأقاليم خوفًا من أن يكون هذا الاستعباد بأمر الحاكم.

إن الطلب على العبيد سواء الطلب الداخلى أو الأجنبى زاد إلى حد أن صار من الصعب الاستجابة إليه وتوفيته كاملة، وكان المتعاملون فى العبيد يضطرون إلى الانتظار شهوراً وأحيانًا سنين للحصول على ما يطلبونه، وأحد أسباب هذا النقص هو انخفاض عدد السكان المحليين الذى نتج عن كثافة الإغارات، وأن المستهدفين نادراً ما كانوا يقبلون هذا المصيربغير مقاومة، وكانت المقاومة تعنى الموت بضعف العدد الذى يؤسر. وفضلاً عن ذلك المصير فقد كان من الممارسات السائدة قتل الذكور البالغين الذين يصابون ولا يستطيعون تحمل أعباء النقل مع استبقاء الإناث وخاصة الشابات منهن والصبية؛ لأن الطلب كان عليهم أكثر من غيرهم. وقد كان الطلب مستمراً على الصبية الصغار لتحويلهم إلى خصيان. وفى حساب كيف كانت تجرى هذه العملية يندهش الإنسان من أن هناك من ظل من هؤلاء على قيد الحياة.

كان الطريق إلى أسواق التصدير يمر عبر الصحراء بما فيه من صعوبات وكان الكثير من المأسورين يموت فى الطريق. وقد أغلق التوسع الإمبريالى الأوروبى وخاصة التوسع الإنجليزى والفرنسى فى إفريقيا، أغلق العديد من المناطق وطرق النقل أمام التجار وهدد الآخرين، كما أن الأسواق التقليدية للإمبراطورية العثمانية بدأت تقل بسبب ظهور مبدأ محاربة تجارة الرق.

كانت المخاطر المحيطة برحلة العبيد مخاطر كثيرة، فإن إمدادات الطعام والماء لم تكن بالقدر المناسب، وكان النساء والصبية والأطفال يعانون كثيراً من المعاملة القاسية ويسيرون على الأقدام مسافات طويلة ويشجعون على المشى بالضرب، وبعضهم كان يمرض لاختلاف الظروف المناخية. كانت نسبة الوفيات تصل إلى نحو ٢٠٪، لذلك لم يكن غريبًا أن الطلب على الرقيق كان أكثر من المعروض.

وفى غرب السودان فى المناطق الخاصة بتجارة الأطلنطى فإن هبوط حجم التجارة لم يكن مصحوبًا بهبوط فى نسبة الاسترقاق. على العكس زادت النسبة لمد العالم الإسلامى والطلب الأجنبى، وصارت قرى العبيد تحيط بعواصم دول المسلمين الإفريقية لتمد الحكام والموظفين والجيوش بالطعام. وفى المدن على طريق الصحراء كان العمل العبودى هو ما ينتج الغلال والمنسوجات للتجار المغاربة والطوارق، وحتى المرابطون والزهاد والصوفية المعروفون بمكانتهم الاجتماعية الكبيرة بدعمهم لأشكال الجهاد المختلفة، حتى هؤلاء اعتمدوا على العمل العبودى فى المناطق الزراعية. وفى الحقيقة فإنه فى وسط السودان الجهاد الذى بدأ كاحتجاج على المخالفات والتجاوزات الخاصة بتجارة الرقيق انتهى إلى الاعتماد على العمل العبودى لدورة الإنتاج.

وأتى استخدام البنادق سريعة الطلقات كوسيلة فعالة جعلت إغارات العبيد أكثر سهولة وجعلتها أكثر ربحية، وأن مجرد حيازة هذه الأسلحة قد حقق ميزة لمن يحوزها حتى الدول التى لم تكن تحوزها عملت على حيازتها لتطوير إمكاناتها للدفاع عن نفسها. وإن القائد السنغالى الكبير «مابا ـ Maba» الذى تزعم الإصلاح الإسلامى فى الستينيات من القرن التاسع عشر أطيح به من مساعديه عندما حاول منعهم من إغارات الاسترقاق التى دخلوا فيها بحمية شديدة.

إن الرحالة الأوروبيين الذين زاروا المنطقة فى عام سنة ١٨٧٩م كتبوا أنها كانت عامرة بالسكان وبالرخاء، وفى عام ١٨٨٨م وصفها أحدهم بأنها جرداء، فيها نحو ٣٦ قرية مهجورة على مدى ٤٠٠ كيلومتر، وبعد ست سنوات عندما أنشأ الفرنسيون إدارة لهم فى «بوجونى ـ Bougouni »، وأعدوا إحصاءً، وجدوا أن بها أقل من خمسة آلاف ساكن[١].

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves. P. 173

كان الصبية يباعون عدة مرات قبل أن يصلوا إلى مصيرهم النهائى ويسافرون مسافات شاسعة، وهناك قوافل كانت تضم ستة آلاف من العبيد وكان التجار الصغار يرحلون بعبدين أو ثلاثة وأوجد هذا أسواقًا عديدة ووسطاء.

وعلى رغم كل الدعاوى الرسمية وعلى النقيض معها فإن الجيش المتقدم للإمبراطورية الفرنسية كان يتقاضى الضرائب على هذه التجارة، بل كانت قوات الأهالى التابعة للفرنسيين يسمح لها بأن تصطاد الأسرى حسبما تستطيع، وهذا شكل واردات جديدة لهذه التجارة، وقد أخذت أعداد كبيرة من الأسرى إلى أسواق النيجر وكسب من ذلك الوكلاء الفرنسيون نحو ٢٠ عبدًا لكل منهم وهو مكسب طائل. وفى عام ١٩٠١م أصدرت الحكومة الفرنسية قرارات ضد هذه التجارة، ومع ذلك استمر العبيد يصلون إلى الأسواق واستمر الأطفال يخطفون ويباعون.

***

ثانيًا: السودان الشرقى «سودان وادى النيل»

• الممالك القديمة

أحصر الحديث عن سودان وادى النيل من عام ١٥٠٠م عصر التكوين والتشكيل وتأسيس دولة الفونج ثم سلطنة دارفور ثم السودان الموحد. كانت سلطنات السودان وممالكه القديمة والوسيطة (الفونج والفور) تعتمد على الرقيق واستعملوهم فى الجيوش مما زاد من عدد المقاتلين فى القبيلة وأسهم هؤلاء فى الدفاع عن السلطنات وتوسيع رقعتها، ويقال إن مجتمع الفونج سنة ١٧٧٣م كان يعد رقيق جيش السلطان فيه ١٤ ألفًا من الأرقاء[١].

كانت مدينة سنار عاصمة الفونج تحوى أعدادًا كبيرة من أرقاء النوبة الذين أسروا فى حملات الفونج العسكرية على كردفان، وقد استخدمهم سلاطين الفونج فيما يشبه الحرس الخاص، وكان الرقيق هم القوى المنتجة والعاملة فى مجتمع الفونج، ويوصف مجتمع الفونج بكثافة الأرقاء فى قصر السلطان وسوق سنار وموسم عرض حصاد الغزوات فى سوق النخاسة، إذ كانت غزوات الرقيق وتجارته نشاطًا اقتصاديّا أشبه بحمى التكالب على مناجم الذهب والفضة لاستنزافه حتى يجف المنبع وينضب.

وفى سلطنة الفور أو دارفور، فإن مجتمعها يعد من النمط السودانى الإفريقى للاسترقاق كعنصر أساسى للنظام الاجتماعى؛ فالرقيق قطاع اقتصادى متميز مكمل البنية الاجتماعية الاقتصادية مع الزراعة والرعى، ولم يحتل الرقيق والاسترقاق مكانته وفعاليته مع توحيد السلطنة فى القرن السادس عشر فقد كانت أعراق الفور يسترق بعضها بعضًا فى ممالكها وبعد استقرار السلطنة استرقت كلها السلالات الإفريقية المجاورة لها جنوبًا وغربًا[٢].

وقد اشتهرت سلطنة الفور بكثافة الرقيق ونسبة الصادر منها، ويمكن استنتاج ذلك من رسالة ا لسلطان عبد الرحمن سلطان دارفور إلى ناپليون بوناپرت، فقد رحب بدخول پوناپرت مصر نكاية فى السلطة المملوكية فى مصر التى كانت تمارس ضغوطًا

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ النشأة ـ السمات ـ الاضمحلال ـ توثيق وتعليق وتأليف محمد إبراهيم نقد ـ دار الثقافة الجديدة ـ ط١ ١٩٩٥م ص ٦٨.

(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ـ ص ٧٤.

على قوافل دارفور، وردت بالرسالة «من سلطان دارفور إلى المعظم سلطان جيوش الفرنساوية، أما بعد فنعلمكم أن خبر انتصاراتكم على الممالك وصل إلينا وتلقيناه بغاية السرور، وقد أخبرنا أحد الفرنج بحسن معاملتكم للأجانب فأرسلنا كتابنا هذا مع خبير القافلة يوسف الجلابى وكلفناه أن يؤكد لكم صدق مودتنا التى نسأل الله دوامها، ونحن نوصيكم بالخبير خيراً لتحملوه هو وأتباعه وعبيده». وقد رد عليه بوناپرت برسالة «إلى السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور، تناولت خطابكم وفهمت فحواه، واعلموا أن قافلتكم قد وصلت حين كنت متغيبًا فى بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدمرهم، والآن طلبى إليكم أن ترسلوا لى مع أول قافلة ألفى عبد من العبيد الأشداء المتجاوزين السادسة عشرة من العمر إذ مرادى أن أبتاعهم لنفسى والأمل أن توعزوا إلى القافلة بسرعة القيام ومواصلة السير الحثيث، وها أنا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون». الإمضاء بوناپرت القائد العام للجيش الفرنساوى[1].

إن الأعراف والضوابط التى حكمت الاسترقاق فى سلطنة دارفور من الغزو أو الأسر أو الاختطاف أو الإتاوة أو المقايضة لا تختلف من تلك الأعراف والضوابط فى جوهرها عن ممارسة ممالك حزام الساڤانا الإفريقية المتجاورة. ولكن كانت الغزوات آلية فاعلة بين الآليات الأخرى إذ كانت غزوة الرقيق ضرورية للسلطان وكبار الأعيان والرعايا والتجار، ولحياة الدولة الاقتصادية، وكانت تتجلى فى تنظيم الغزوة عوامل النفوذ العسكرى والخبرة السياسية فكانت الغزوة فى واقع الأمر دولة سودانية متحركة[2]. وكانت أكبر الغزوات تلك التى يأذن بها السلطان فكان يحدد الطرق التى تسلكها الغزوة والمنطقة التى يصطاد فيها الرقيق تحسبًا للتنافس والتصادم بين مجموعات الغازين، وأحيانًا حماية للقبائل والأقوام المتعاقدة مع السلطان على إتاوة سنوية من الأرقاء، وكثيراً ما كان يبادر شيوخ القبيلة المعتدى عليها للتوصل إلى اتفاق مع أمير الغزوة، ويقدمون له عدداً من الرقيق حقنًا لدماء أفراد القبيلة وحفاظًا على كيان القرى والعشائر التى تعصف الغزوة باستقرارها. ومن حصيلة الغزوة المأذونة ينال السلطان الخمس وينال العشر من حصاد الغزوات التى ينظمها الغزاة.

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٧٨.
(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٨٦.

وفى المرتبة الثانية من حيث الحجم والمدى تأتى الغزوات التى ينظمها سلاطين الغزوات ويمولها التجار، وعندما يشتهر سلطان الغزوة بالمهارة ووفرة الصيد كان التجار يغدقون عليه كميات أكبر من المؤن والبضائع مقابل نصيب فى الحصاد، وينال التاجر الممول نصيبًا أكبر إذا سار مع الغزاة ويقل إلى السدس إذا انتظر عودتهم ولم يرافقهم[١].

كان الرقيق فى حرس وجيش السلطان سمة ملازمة ومتوارثة فى سلاطين الفور، من حملة الحراب حتى حملة الأسلحة النارية (بعد الحصول على البنادق والبارود فى عصر لاحق). كذلك كان الرقيق هم الخفر على مداخل قصر السلطان وأمناء مخازنه وهم من يسيطرون ويبخرون مخدع السلطان. وقد وصل بعض الرقيق أن يصبح قوة ذات وزن فى حاشية السلطان وجهازه الإدارى وجيشه، ونفوذ فى سياسة السلطنة والصراع على السلطة نتيجة سياسة توسع الدولة[٢].

باختصار كانت سلطنة دارفور بحكم الموقع والتاريخ مركز تقاطع طرق التجارة العابرة وقوافلها شرقًا وغربًا وجنوبًا من المحيط الأطلنطى إلى البحر الأحمر والحجاز، ومن خط الاستواء إلى شواطئ البحر الأبيض فهى منتجع المسيرة الطويلة لمسلمى غرب إفريقيا ووسطها نحو الأراضى المقدسة، وكانت تنطلق منها فى كل عام قافلتان: الأولى قافلة المحمل لكسوة الكعبة الشريفة تصدقًا وتباركًا تتبعها كوكبة من الأرقاء والخصيان لخدمة الحجيج، والثانية قافلة إتاوة سلطان دارفور لسلطان المسلمين فى الباب العالى قوامها رءوس من الرقيق ذكوراً وإناثًا وصبايا وصبيانًا[٣].

• السودان الموحد

فى القرن العاشر الميلادى عندما أتى الفاطميون إلى مصر وما تلاهم من دول الأيوبيين والمماليك تحولت مصر من ولاية فى الدولة العباسية إلى دولة مستقلة ولها قوة ذات بأس فى المنطقة الإسلامية من العالم، وامتدت جنوبًا إلى النوبا؛ حيث كانت تقوم

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٧٧.
(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٨١.
(٣) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٧٥.

مملكتان مسيحيتان ورثتنا الحضارة الإفريقية، واستقر تجار مسلمون هناك فى أحياء منفصلة وكانوا يتاجرون مع مصر ويصدرون إليها الماشية والعاج وجلود التماسيح وفوق ذلك كله كانوا يصدرون العبيد، هؤلاء العبيد كان يستخدم منهم النساء مربيات والرجال يستخدمون جنوداً أو خدم منازل.

وكانو يستوردون لا من النوبا فقط ولكنهم يردون إليها من مناطق شاسعة تمتد من أثيوبيا إلى دارفور. ومع نهاية الدولة الفاطمية هبط الطلب على الجنود العبيد هبوطًا شديدًا، وكان أحد أسباب ذلك هو ولاؤهم للدولة الفاطمية ولاء جعلهم يتمردون دفاعًا عنها، وعلى أى حال فإن هؤلاء العبيد النوبيين بقى الطلب عليهم من أجل الخدمات المنزلية، وغيرها، وبقيت الأسواق فى مصر وغيرها.

وفى أواخر القرن الرابع عشر فإن غارات العرب فى إفريقيا كانت تمد الأسواق المصرية بعبيد مجلوبين من بحيرة تشاد وبعضهم كان قريبًا لمملكة بورنو الإسلامية.

وكان التجار المصريون نشطين فى أثيوبيا يتاجرون مع المملكة المسيحية المستقلة هناك ومع الدول المسلمة الموجودة جنوبها، وكانت تجارتهم فى الكتان والقطن والمنسوجات الحريرية والأسلحة والعاج والبهارات والعبيد على وجه الخصوص.

وكان العبيد فى هذه المناطق ذوى قيمة عالية لسمعتهم الطيبة وأمانتهم وإمكان الاعتماد عليهم، وكان منهم الخصيان الذين يجلبون من جنوب غرب أثيوبيا[1].

ولما فتح العثمانيون مصر وأزالوا دولة المماليك منها فى أوائل القرن السادس عشر وقل بشكل حاد استيراد العبيد من چورچيا وبلاد القوقاز، زاد الطلب على عبيد السودان من مصادره الوفيرة الآتية من أعالى النيل، حيث كانوا يجمعون فى الفاشر وواحات أخرى وينقلون فى طريق صحراوى إلى سوق كبير فى أسيوط على بعد حوالى ٢٥٠ ميلاً جنوب القاهرة. وكان الوارد السنوى عبر هذا الطريق يقدر بما يتراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف من الرقيق أغلبهم من النساء. ثم فى سنة ١٨٢٠م حين فتح محمد على شمال السودان نمت على يديه مدينة الخرطوم من قرية

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 94-95.

صغيرة يعمل أهلها بصيد السمك إلى أن تكون العاصمة الإدارية والتجارية، وصارت الخرطوم مركزاً لتجميع العبيد وترويعهم ومنهم من كان يجمعهم الجلابة عبر الحدود مع أثيوبيا[1].

كانت الحكومة المصرية تنشد جمع الرقيق من أجل الجيش، وفى سنة ١٨٣٨م كان الوارد إلى مصر سنويّا ما بين ١٠ و١٢ ألفًا من العبيد، وكان الرجال منهم يردون أساسًا من أجل الخدمة العسكرية، أما النساء فكن يردن من أجل الاحتياجات المنزلية. وقد زار محمد على السودان فى ذلك الوقت وانزعج جدّا من حملات اصطياد العبيد وأمر بوقفها على الفور، وحرر نحو خمسة آلاف من العبيد المقتنصين ومع ذلك بقيت حملات اصطياد العبيد وزادت ووصلت إلى الجنوب والجنوب الغربى. وفى الستينيات من القرن التاسع عشر كتب القنصل البريطانى فى الخرطوم الذى كان يعمل فى تجارة العاج كتب عن آلاف العبيد الذين بيعوا فى أسواق الأبيض وكردفان.

وخارج سيطرة الحكومة المصرية كان العرب الأفارقة لهم مجالهم الخاص، كان هناك الجعليون جنوب النوبة الذين يقولون إنهم عرب ينتمون إلى سلالة العباس عم الرسول، ولكنهم كانوا نوبيين أكثر منهم عربًا، وفى بداية القرن التاسع عشر ارتبط الجعليون بهذه التجارة عبر طريق الجنوب الموصل إلى أثيوبيا والطريق المتجه شرقًا إلى سواكن على البحر الأحمر والمتجه غربًا إلى كردفان وسلطنة الفور.

ثم جاء الفتح المصرى للنوبة فلم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للعمليات التى يقوم بها التجار الجعليون وتوطنوا فى الخرطوم مع عناصر من أقباط مصر والشام وامتد عمل تجار الرقيق إلى بحر الغزال ثم جنوبًا إلى إفريقيا الاستوائية. ولأن الحكومة المصرية لم تكن تريد أن تمد نفوذها بعيداً إلى هذه المناطق فإن التجار أنشأوا سلطتهم الخاصة بهم بمعسكرات مسلحة تحمل بواسطة الجنود العبيد المسلحين بالبنادق، وكان أغلب التجار يتمركزون فى الخرطوم ويجندون المساعدين لهم من الجعليين المقيمين فيها وسموا الخرطوميين[2].

وإن جعليّا من هؤلاء يسمى الزبير رحمة منصور وكان تاجراً فى بحر الغزال فى الخمسينيات فى القرن التاسع عشر قد أقام قيادته العسكرية والسياسية على جعليين

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 150.
(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P151.

آخرين، وفى عام ١٨٦٩م، استطاع أن يخضع بحر الغزال ويسيطر عليه، وفى سنة ١٨٧٤م كان من القوة بما مكنه من غزو سلطان دارفور، الأمر الذى استفز الحكومة المصرية فأرسلت حامية عسكرية قبضت عليه وسيطرت على المنطقة التى كان يحكمها.

كان الزبير يؤسس حكمه باعتباره جزءًا من دولة الخلافة الإسلامية، ويظهر ذلك من خطاباته التى كان يرسلها إلى مصر وإلى حكام دارفور الذين كان يطلب منهم الانصياع لسلطة الدولة الإسلامية، غير أن الزبير وقع فى خلاف بنيه وبين المسئولين الأوروبيين التابعين لخديو مصر أمثال غوردون البريطانى وجسى الألمانى، فاستدعى الزبير إلى القاهرة ليمثل أمام الخديو ولم يسمح له بالعودة إلى السودان مرة أخرى. وكان أشد ما أشيع ضد الزبير من اتهامات هى تجارة الرقيق وكان مصدرها الإداريون الغربيون فى جنوب السودان، ونفى الزبير عن نفسه هذه التهمة بقوله «أجزم بكل صدق أنى لم أبع فى حياتى عبدًا واحدًا، ولم يكن لى دخل أو صلة بما يجرى من تجارة الرقيق سوى أننى كنت أشترى عبيدًا للتجنيد، وأن القوافل كانت تمر فعلاً فى أراضى إقليمى وأنها كانت تستعمل اسمى لحمايتها، أما ما يقال من إننى كنت أملك ثلاثين محطة للرقيق فإنه محض هراء وليس بصحيح إطلاقًا، إنى لم أبعث برأس رقيق واحد إلى القاهرة أو إلى إسطنبول فى كل حياتى»[١].

عندما غادر الزبير عاصمته (ديم زبير) مستجيبًا لدعوة الخديو كلف ابنه سليمان ليحل محله فى إدارة الحكم حتى عودته من مصر، ولكن الخديو أمر بحبسه وظل حبيسًا تحت الإقامة الجبرية، أما سليمان فقد واجه ظروفًا عصيبة إذ تكاتفت الضغوط عليه فى وقت تزايدت معه الحملات الاستعمارية على المنطقة. وخرج سليمان على رأس أربعة آلاف مقاتل لمواجهة غوردون ودارت معركة هزم فيها سليمان وفر إلى دارفور ونصحه أبوه الزبير بالتسليم وعارضه فى ذلك قائد جيشه رابح فضل الله. ولما أتم سليمان التسليم أوثق هو وأقاربه ورموا بالرصاص.

كان رابح فضل الله من القادة العسكريين فى جيش الزبير وصار أشهر تاجر رقيق فى منطقة دارفور، وعندما رأى ما حاق بسليمان وجنوده أعد قوة عسكرية من أتباعه

(١) العلاقات السودانية التشادية/ د. كمال محمد عبيد (إصدار جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم) ص ٦٩.

الجعليين والجنود العبيد وتحركت من غرب دارفور إلى منطقة جنوب وداى وعملوا على جلب العبيد حتى سنة ١٨٩٣م، وقد أعدت وداى جيشًا ضده فهزم جيش وداى فتقدم غربًا حتى فتح مملكة بورنو، وأثار ذلك صراعًا بينه وبين التوسع الإمبريالى الفرنسى، وهناك اشتبك مع القوات الفرنسية وقتل قائدها «لاكى»، وجرح رابح فى المعركة ثم قتل بعد ذلك وتولى ابنه فضل الله القيادة فهزم وقبضت عليه القوة العسكرية الفرنسية سنة ١٩٠٠م وعلقت رأسه على أحد الأعمدة كرمز يظهر مصير كل من يواجه هذه القوة الجديدة التى توغلت بشكل عميق فى إفريقيا.

ويذكر رونالد سيجال فى كتابه «Islam's Black Slaves» أنه فى عام سنة ١٨٦٩م كان الحاكم المصرى وعائلته لديه بضع مئات من العبيد يعملون فى مزارع السكر الخاصة به فى صعيد مصر وكانت الزوجات المتعددات للرجال المياسير لدى كل منهن جارية، وحتى موظفو الحكومة فى المستويات الأقل كان لديهم عبيد فى منازلهم والمزارعون المالكون لمزارع صغيرة كانوا يملكون عبيدًا، واستخدمت أعداد كبيرة من العبيد فى مشروعات الرى، وكان تسعة أعشار من يعملون فى مشروعات الرى فى إسنا من العبيد، وقد عين شارلز غوردون حاكمًا للمديرية الاستوائية فى سنة ١٨٧٣م وقال غوردون إنه فيما بين أعوام ١٨٧٥ ـ ١٨٧٩م فإن عددًا يتراوح ما بين ٨٠ ألفًا و١٠٠ ألف من العبيد اصطيدوا من منطقة بحر الغزال وصدروا إلى الشمال.

ويقول سيجال ومهما كانت القاهرة تصدر من تصريحات تستنكر وتنكر علاقتها بتجارة العبيد فإن الحكومة المصرية كانت متورطة فى هذه التجارة وأنشأت مراكز تجمع للعبيد تفشى فى بعضها الأمراض. وإن كبار السن كانوا يذكرون أن لكل عشرة عبيد يصلون إلى القاهرة كان هناك خمسون يموتون فى الطريق، وكان بعض كبار الموظفين المصريين يتكسبون من هذه التجارة وكان المديرون والبعض من رؤساء العسكريين يعتبرون شركاء فى عملية نقل العبيد. وأنه تحت ضغط بريطانى شديد عقدت الحكومة المصرية معاهدة مع الإنجليز تحرم استيراد وتصدير العبيد السودانيين والأثيوبيين وتمنح السفن البريطانية سلطة وقف القوارب والزوارق والمراكب وتفتيشها ومعرفة ما إذا كانت تحمل عبيدًا على طول البحر الأحمر وخليج عدن والمياه المصرية.

على أنه يجب ملاحظة أن أقوال سيجال وغيره من المؤرخين الأوروبيين تستند فى الدور المصرى فى تجارة العبيد إلى كتابات وتقارير لأمثال صمويل بيكى وغوردون وغيرهما من غلاة الاستعماريين الإنجليز، وكانت كتاباتهم هذه جزءاً من الحملات التى شنوها على مصر وغيرها لتبرر ضغوطهم عليها وليقتنصوا منها ومن غيرها المعاهدات والاتفاقات الدولية التى تبيح لهم مراقبة الطرق وحق تفتيش السفن فى المياه الإقليمية.

• رقيق الثورة المهدية

قامت الثورة المهدية فى السودان سنة ١٨٨١م وكان أول انتصاراتها على الحكومة المصرية فى واقعة أبا فى أغسطس سنة ١٨٨١م. واختلفت الأوضاع فى السودان، فأتباع الحركة الإسلامية الأصولية تحت قيادة المهدى سيطروا على الأبيض عام ١٨٨٣م وأبادوا الجيش البريطانى هناك فى نهاية ذلك العام وسيطروا على بحر الغزال وهو المنطقة التى يصطاد فيها العبيد.

وشغلت ظاهرة الرق والاسترقاق الثورة المهدية، كان الرقيق شأنًا محوريّا فى شئون الدولة وفى معاش رعاياها لتغلغله فى لحمة المجتمع. . كان الرقيق سلعة إستراتيجية ومورداً إستراتيجى للجند فى الجيش التركى وفى جيش المهدية واليد العاملة فى الإنتاج والخدمات، فأمرت الثورة بمنع التداول فى الرقيق ومن يضبط منهم يرسلون إلى بيت المال.

كان إلغاء الرق والاسترقاق، إجراءً اقتضته الإستراتيجية العسكرية للمهدية وهى تجنيد الرقيق فى جهادية المهدى، ووعد المهدى الأرقاء بالعتق إن التحقوا بالجهادية ووعد الملاك بالتعويض عن أرقائهم المجندين، كما أمربمركزة بيع الرقيق فى الداخل تحت إشراف بيت المال فى أم درمان ومنع بيعه فى الأقاليم منعًا تامًا حتى لا يصلوا إلى الكفرة (يقصد الجيوش التركية).

وإن اتساع رقعة الحرب والفتن والصراعات وكثافة الرقق المغتنم وتقييد الاتجار بالرقيق داخليّا ومركزة التعامل به فى بيت المال ومحاصرة الحدود كيلا يتسرب الرقيق للأعداء ويتحولوا إلى قوة مقاتلة ضد المهدية وتجنيد الرقيق فى الجهادية، كل ذلك

أدى إلى ضائقة مالية على بيت مال المهدية أدت فى النهاية إلى بيع الرقيق لفك الضائقة ورفع المعاناة[١].

الرقيق والجهادية

فى مجتمعات الرق والاسترقاق كانت الجندية مسربًا من مسارب الأرقاء نحو الانعتاق الذاتى. فقد أعلن المهدى وعده بعتق الأرقاء الذين يلتحقون بالجهادية، وأردف وعده بخطوات عملية فى الإصلاح بتشجيع زواج الجهادية والعناية بأسرهم، والإقامة المشتركة مع الملازمين فى تجمعات ومعسكرات مشتركة بغرض التربية، مما كان له أثره فى إحساسهم بقدر من المساواة، وفى اكتساب قيم معنوية وروحية جديدة بل والأخذ بشهادة الجهادية فى المحاكم[٢].

كانت الجهادية ظاهرة عسكرية أملتها الضرورة الإستراتيچية، ولكن الخليفة المهدى عالج وضعها بحنكة إذ أمر بجمع الجهادية فى البقعة فى محل واحد لأجل التربية، وأنذر بالعقاب لكل من يبقى معه جهادى أو عبد ذكر يحمل سلاحًا، وأن يرسل إلى بيت المال الرقيق الذى مات مالكه وليس له وريث وأن الذكور الصالحين لحمل السلاح يتبعون لبيت المال ويضمون للجهادية، أما الإناث فلا مانع من بيعهن.

رقيق بيت المال

بعد سقوط الخرطوم ومقتل غوردون القائد الإنجليزى فى يناير سنة ١٨٨٥م استولى بيت المال على كم هائل من الرقيق ضمن ما استولى عليه من مخلفات الحكم التركى وممتلكاته الحكومية. وكان بيت المال قد اكتسب خبرة فى التعامل مع الرقيق كمورد ثابت من موارد إيراداته العينية والنقدية منذ استيلاء المهدية على مدينة الأبيض وما تبعها من حصار سقوط الخرطوم، وظل بيت المال يفرض رقابته الحازمة على حركة تجارة الرقيق حتى نهاية المهدية، فهو المنظم والمشرف على سوق الرقيق، وهو الموثق

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٩٤.
(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٩٦.

للمبيعات وهو المتصرف فى الرقيق الهامل وهو المالك باسم الدولة للرقيق المسخر فى مؤسساتها ومرافقها. وهذه ظاهرة عامة مشتركة فى كل المجتمعات فى الدول والدويلات التى مارست الرق والاسترقاق.

وقد زاد عدد الرقيق الذى تجمع من غنائم الخرطوم وتكاثر بحيث أصبح عبئًا، وصرف على معاشه الكثير إلى الحد الذى اقترح على المهدى بيعه أو توزيعه على جهات لتصريفه وانتفاع المسلمين بتوريد ثمنه لبيت المال، ومن يتصفح دفاتر مالية المهدية يتعرف على الوارد من صنف الرقيق والمنصرف منه لصفوف الجهادية أو المباع أو العامل فى الخدمة أو المسلم لأربابه أو المعطى هدايا وإحسانًا، والنافق والهارب والمريض والأطفال والمواليد. يقول محمد إبراهيم نقد فى كتابه «علاقات الرق فى المجتمع السودانى» (السابق الإشارة إليه فى المراجع) إن الرق والاسترقاق لم يكن ظاهرة عابرة، هامشية لاصقة بالجسد الطاهر النقى للمجتمع السودانى، إنما كان عنصر تكوين أساسى من بين عناصر تركيب المجتمع وإنتاجه وخدماته وتجارته وحربه وسلمه وقيمه النفسية والأخلاقية ومراتب هيكله الاجتماعى وتقسيمه الاجتماعى للعمل والموقف من العمل والخدمة والفعل اليدوى فى منظومة ونسق وسائل كسب العيش وحياة الأسرة[1]. أى أن الرقيق كان من نسيج المجتمع: رقيق فى الزراعة، ورقيق فى المراعى وتربية الماشية، ورقيق فى القوافل ونقل وترحيل البضائع، و رقيق فى خدمات الأسرة، وأطقم السرارى فى الجيش. وتشير وثائق المهدية إلى أن الرقيق كان السلعة أو الشىء المفضل على غيره بعد الذهب فى هجمات السلب والنهب لقيمته النقدية والعينية كسلعة وكأداة نقل وحراسة لما نهب وسلب، وبقدر ما كان الأنصار القاسم المشترك فى عمليات السلب والنهب لأهله ومعاقبة الجناة، نادرًا ما أفلتوا.

والظاهرة فى جيش المهدى أن عدد الإماء كان يفوق عدد الذكور الرقيق المرافق للجيش؛ لأن الإماء زوجات الجهادية كن يفضلن مرافقة أزواجهن ويتحملن مشاق الحملة ومخاطر القتال على مهانة البقاء بعد رحيلهم فيسوقها سيدها فى سوق النخاسة أو يزوجها لرقيق آخر.

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٥.

أما الرقيق الهامل الذى وجدته السلطات الخاصة مركز ية كانت أو محلية ولم يعرف مالكه، فهى تضعه تحت التحفظ فترة تنتظر أن يفتقده مالكه ويبحث عنه فإن ظهر له مالك ردته إليه بعد أن يدفع مصروفات إعاشته فترة احتجازه فى صورة رسوم يؤديها، وإن لم يظهر له مالك فى الفترة المعلومة بيع فى سوق النخاسة ويعلن فى المزاد عن هويته وينص عليها فى عقد البيع، وعادة ما يكون ثمنه أقل من قرنائه؛ لأن حائزه وهو الدولة ليس لديها باعث على أن تساوم لرفع سعره؛ ولأنها تريد أ ن تتخلص منه تخففًا من أعباء معيشته وحراسته، وعادة ما يصر الشارى على أن يثبت فى عقد البيع هويته منعًا من أن يظهر بعد ذلك من ينافسه فى هذه الملكية ويدعى أن الرقيق رقيقه.

وقد اشترع المهدى فى حياته إعادة الرقيق الذى دخل بيت المال خطأ إلى أربابه أو استولى عليه بيت المال بغير وجه حق، واسترداد الملاك لأرقائهم إذا انتزعوا منهم عنوة، ولضبط حركة الرقيق ومخاطر السلب والنهب واستعادة الرقيق الهارب كان المهدى أو الخليفة أو أحد عماله يمنح إذن «أمن الطريق» لكل مسافر أو أسرة متنقلة من منطقة لأخرى يحوى عدد الأرقاء وأوصافهم وأسماءهم ليسهل البحث والتعرف عليهم فى حالةالسلب والنهب، وللسماح لهم بالمرور عبر دوريات الأنصار فى الطريق وللاطمئنان فى توثيق المبايعات إذا اضطر مالك الرقيق إلى بيع جزء منه خلال السفر.

سوق النخاسة

يصف سلاطين باشا سوق النخاسة بقوله: «أنشأ الخليفة السودانى (المهدى) فى أم درمان فى ساحة فسيحة قريبة من بيت المال بيتًا من الطوب تعرف بسوق الرقيق. . وبما أن تجارة الرقيق أمر جائز ومشروع فى السودان فمن حق الباعة والشارين أن يفحصوا رقيقهم فحصًا دقيقًا من الرأس إلى باطن القدم دون أى تقيد كما لو كان هذا الرقيق من فصيلة الحيوانات الوضيعة، فكان الشارى يفتح فم المرأة ليرى حال أسنانها وأضراسها ثم يأمر البائع ليرفع ما عليها من غطاء على النصف الأعلى من جسمها ليفحصها فحصًا دقيقًا.

واستهجان سلاطين لممارسات «ضبط الجودة» فى سوق النخاسة ينطوى على نفاق خبيث فهو صاحب القناعة بالخصال الرديئة الكامنة فى العرق الزنجى يقول: «عبثًا الذى

نسعى للارتقاء به إلى مستوانا فلا تستحق هذه الخنازير التى كتب عليها الشقاء أن تعامل كما لو كانت ذوات حرة»[1]. هذا ما سجله سلاطين عندما عين مفوضًا عامًا لشئون الرقيق بعد إعادة فتح السودان فى إدارة الحكم الثنائى. ولا تختلف صورة سوق الرقيق فى المهدية عن سوق الرقيق فى أسواق غرب القارة ووسطها.

امتدت إصلاحات المهدية إلى الرقيق، وشعر الرقيق بأن معسكرات الجهادية تمثل نوعًا من الملاذ الآمن ولو بعد حين، وأن مرتب الجهدى ومعاشه الشهرى يضمن لقمة عيش تقيم الأود، وأحس شباب الأرقاء أن الالتحاق بصفوف الجهادية ينقذه من الاسترقاق ولو شكليّا، ومن جانب آخر فرضت الإستراتيچية العسكرية منع تصدير الرقيق وتفادى فتح جبهة غزوات عسكرية لصيد الرقيق فى الجنوب والجنوب الغربى، كما فرضت الإشراف المركزى على الاتجار فى الرقيق وتوثيق المبايعات. وفى الشق الاجتماعى للإصلاحات حرمت المهدية الخصى ومنعت تفريق شمل العائلة خاصة الأم والطفل وشجعت على زواج الأرقاء واستقرارهم وأباحت الأخذ بشهادة الجهادية فى المحاكم. ولكن الرقيق ظل رقيقًا برغم الإصلاحات فلم تسقط عنه صنعته ولا استعاد ذاته المسروقة[2].

رقيق الحكم الثنائى

بنود اتفاقية الحكم الثنائى الخاصة بالرق:

عندما سيطر الإنجليز على السودان بعد معركة أم درمان سنة ١٨٩٨م ضعفت آثار الحرب المنتشرة، كما ضعفت الإغارات المستمرة سعيًا وراء العبيد فى بحر الغزال والتى كانت قد استنزفت شعب البارى حتى أن آثارها استمرت واضحة فى العشرينيات من القرن العشرين.

عقدت اتفاقية الحكم الثنائى على السودان بين مصروبريطانيا عام ١٨٩٩م نصت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية على أنه ممنوع منعًا مطلقًا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره. ولكن المعضلة التى واجهت إدارة الحكم الثنائى تمثلت فى أمرين:

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ١١٥.
(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ١١٧.

(١) إن الإدارة لم تتوافر لها موارد لاستيعاب الأرقاء فى عمل أو خدمات.

(٢) الخشية من اندلاع مقاومة ملاك الرقيق بعد أن عرفت تلك المقاومة خلال معارك المهدية، لذلك ظل موضوع الرقيق فى صلب جدول أعمال وتقارير الإدارة لقرابة عقدين وأكثر.

فعند التطبيق فوجئت إدارة الحكم الثنائى بحجم وعمق جذور المشكلة وتعقيداتها، إذ كيف يعيش الرقيق بعد عتقه ولما يتملك وسيلة كسب عيشه؟ كيف يعيش الملاك وقد أفلتت من قبضتهم وسيلة إنتاج وأداة خدمات؟ كيف يتدبر المجتمع شئون حياته اليومية ولم تريق بعد آليات التطور الباطنى الذاتى لقواه المنتجة وإنتاجية عملها للمستوى الذى يفقد فيه عمل الرقيق جدواه الاقتصادية وإن لم يفقد جدواه الاجتماعية؟.

ظلت الإدارة أسيرة التناقضات الكامنة فى سياستها العامة تجاه تصفية مؤسسة الرق وعلاقات الاسترقاق. وعلى طول عقدين من ١٩٠١ إلى ١٩٢٤م غرقت فى مشكلة الرق المتعددة الأوجه: الرقيق الآبق والرقيق الجند المسرحون والجنود الذين يحرضون محارمهم على نزع اليد من ملاكهن والأرقاء الذين هجروا مهد الاسترقاق وهاموا على وجوههم، فابتدعت إجراءات واستحدثت مناهج كان يصعب تطبيقها وكانت تتراجع من فرضها.

ففى عام سنة ١٩١٩م أصدرت مذكرة بعنوان «ضوابط رقيق البيت» من خمسة عشر بنداً تعدل وتبدل فى ثوابت السياسة العامة جاء فى البند الرابع «ليس من المرغوب فيه بل وليس فى مصلحة المجتمع أن يترك الرقيق البيوت التى نشأوا بها ليجدوا أنفسهم عاطلين بلا عمل فيلجؤون للسرقة والدعارة». وفى البند التاسع «كثيراً ما يحدث أن يكون وضع الأرقاء الذين عاشوا سنوات طويلة مع عائلة سيدهم أفضل وأسعد إذا استمروا كجزء من عائلة السيد، وليس المقصود مساعدة الملاك على الاحتفاظ بالأرقاء فى حالة استرقاق وإنما المقصود حماية الرقيق نفسه وحماية المجتمع».

وفى عام ١٩٢٤م أصدرت مذكرة أخرى حول ضوابط رقيق البيت جاء فيها «عندما يرغب رقيق فى ترك سيده الذى عامله معاملة حسنة فلا مانع من تسوية طوعية بينهما ولايجوز لمفتشى المراكز التدخل من تلقاء أنفسهم فى قضايا الأرقاء القانعين بالإقامة والعمل مع سادتهم على ألا يمنعوا عنهم أوراق الحرية إذا طلبوها».

وفى عام ١٩٣٦م أى بعد ٣٧ سنة من منع الرقيق فى السودان أصدرت الإدارة البريطانية مذكرة بعنوان «الرق فى السودان» : إن استئصال جميع أغراض هذه المؤسسة (مؤسسة الرق) بضربة واحدة كان سيتسبب فى مصاعب جمة وكان سينتج عنه خطر عام بتكوين طبقة كبيرة من الأرقاء السابقين دون فرض عمالة لاستيعابهم وهم فى عجز تام عن كسب العيش بصورة مستقلة، لهذا سمحت حكومة السودان ببعض أعراض الاسترقاق التى لا اعتراض عليها فى أن تبقى طالما أنها لاتضر الرقيق وطالما كان الرقيق قانعًا بها، ولكن لا يمكن التأكيد القاطع أن أساس بقاء تلك الأعراض هو التوافق الطوعى الحر بين الطرفين» . ، وهكذا اعترفت بريطانيا صراحة بأن سمحت حكومة السودان ببعض مظاهر الرق والاسترقاق، وعدم توافر عماله لاستيعاب الأرقاء، ومخاطر نشوء طبقة كبيرة من الأرقاء السابقين عاجزة عن كسب العيش بصورة مستقلة[١] .

الأوضاع تختلف

فى مصر : إن الدعوة فى عام ١٨٨٩م لوقف تجارة العبيد واستيرادهم فى مصر، هذه الدعوة تخالف الحقيقة، فإن العبيد وخاصة الجوارى كانوا يأتون إلى مصر من السودان وبعضهم كان يقال إنهم لاجئون فى خلال فترة حكم التعايش خليفة المهدى، واستمر الوارد منهم إلى الشمال ولم تكن القوانين تطبق بصراحة كافية؛ لأن المسلمين كانوا ينظرون إلى قوانين المنع لتجارة الرقيق باعتبارها تعديّا على الدين أو انتقاصًا لحقوقهم الدينية[٢] . وقد كان نظام الحريم يساعد على اختفاء أعداد الجوارى فى البيوت فى المدن والحواضر، أما فى الواحات البعيدة فقد بقى النظام وتجارته بعيداً عن عيون السلطات الرسمية .

وعلى كل حال هناك من العناصر ما ساعد على تقليل تجارة العبيد منها المخاطر الناجمة عن اكتشاف وجود العبيد والجوارى الذى يؤدى إلى المصادرة بغير تعويض وإلى عقاب المالك، جعلت الاستثمار فى العبيد استثماراً خطراً، ثم إن النفوذ الثقافى

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ـ ص ١٣٧ .
(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 153

الغربى بما يتضمنه من إدانة خاصة لنظام العبودية صار له تأثير فضلاً عن نمو سوق العمل الحر لاقتصاديات المدن المتوسعة، وفضلاً عن كل ذلك فقد كان غزو الإنجليز للسودان هو ما قطع السبيل أمام هذه التجارة. وطبقًا لما ذكره اللورد كرومر سنة ١٩٠٤م لم تعد هناك تجارة للعبيد فى مصر، وكان ذلك بسبب أن سياسة الاستعمار الإنجليزى للسودان كانت قد استعاضت عن بيع العبيد الإفريقيين خارج أراضيهم، استعاضت عن ذلك باحتلال أرض السودان والاستيلاء على ما بها من ثروات، وكان ذلك يحتاج إلى استبقاء العمالة السودانية فى أرضها ليقوموا بهذا العمل.

فى كردفان: كانت الإغارات تقوم بها قبائل البقارة والكبابيش، وكانت مهور العرائس تدفع رءوسًا من العبيد إلى آبائهن، وأن تجنيد العرب المحليين فى فرق الشرطة فى الأبيض سنة ١٩٠٢م، له بعض الأثر، ومما كان له بعض الأثر أيضًا الحكم على تجار العبيد بالسجن خمس سنوات، وكذلك إنشاء مراكز عسكرية سنة ١٩٠٨م على الحدود بين بحر الغزال وإفريقيا الاستوائية الفرنسية (إفريقيا الوسطى حاليّا)، مما مكن من السيطرة على هذه المنطقة التى كانت مصدراً للعبيد.

فى النوبة: كانت جبال النوبة مصدراً للرقيق وموقعًا للاسترقاق، لم تنحصر المشكلة فى عتق الأرقاء من القبائل العربية وإنما امتدت لعتق الأرقاء فى بعض قبائل النوبة التى استرقت بعضها البعض، وتشجيع الرقيق المعتق على العودة إلى قراه التى أفزعتها تجارة الرقيق، وبُذلَت جهود لإقناع الأرقاء السابقين الذين أصبحوا أحراراً للعودة إلى قراهم كرجال أحرار وتأكيد الضمانات اللازمة كى تصبح حريتهم حقيقة، خاصة أن عدداً كبيراً ممن يسمون بالأرقاء تزوجوا فى عائلات ملاكهم، وعادة ما يهربون نتيجة نزوة أو استياء.

فى دارفور: بعد هزيمة على دينار فى مايو سنة ١٩١٦م، وضم دارفور للحكم الثنائى وضعت الإدارة خطة للتعامل مع الرقيق، وشرعت فى تشجيع الأرقاء والملاك على أسلوب الفدية للعتق، ولكن الرقيق عجز عن دفعها، وكان لهزيمة على دينار أثرها فى هروب ونزوح آلاف الأرقاء غربًا وجنوبًا خاصة أن جيش السلطان كان قوامه من المشاة وأغلبهم من الأرقاء، إضافة إلى أعداد كبيرة منهم فى الأسلحة والتشكيلات

العسكرية الأخرى وأرقاء الحاشية والقصر وأرقاء الأعيان فى أنحاء السلطنة، وكان السلطان بحكم تقاليد المنصب الكبير أكبر مالك للرق، وانهيار حكمه أحدث فوضى صعب معها إحكام مقاومة الرق.

المناطق الشرقية من السودان: أما التجارة فى المناطق الشرقية من السودان على طول البحر الأحمر التى كان يصدر منها العبيد بالسفن إلى أسواق الجزيرة العربية فقد كانت مقاومة التجارة أكثر صعوبة فى هذا المكان، وكان القبض على ٥٨ تاجراً والحكم عليهم بالسجن سنة والنصف فى يناير سنة ١٩٠٥م مما قلل حجم التجارة فى الشرق.

أثيوبيا: كان سوق الطلب التقليدى يتعلق بالعبيد الأثيوبيين وعلى الأخص من الأورومو الذين كانوا يعرفون باسم «الجالا» وهو تعبير عدوانى مثل النجرو والكافر أطلق عليهم من سادتهم الأمهرة. وكان ذلك بسبب بشرتهم الفاتحة الأقل سواداً، وكانوا يطلبون من أجل أجسامهم النحيلة وملامحهم المتناسقة وعيونهم الجميلة وطولهم واستقامتهم وشعرهم الأقل تجعيداً، والمتبع فى السوق أن كان ينسب الجمال إلى فتيات الأورومو وينسب الذكاء إلى فتيان الأورومو.

وفى القرن التاسع عشر كان العبيد الأورومو يكثرون فى أسواق التصدير فى جوندار وجالابات شمال غرب أثيوبيا، وكانوا هم الفريسة المفضلة ويقدمون إلى التجار المسلمين بواسطة رؤساء الأورومو فى المناطق الغربية لأثيوبيا، ورغم أن إمبراطور أثيوبيا تيودور أصدر مراسيم ضد تجارة العبيد فقد كان هو نفسه يرسل قوافل من العبيد عبر طرق تجارة مأمونة. وفى سنة ١٨٦٦م فإن آلافًا من المسيحيين وخاصة من الأورومو كانوا يباعون كل سنة، وقد بيع نحو ٥٠٠ فى أيام قليلة فى سوق جالابات وحدها. وكان التجار المسلمون يجمعون العبيد فى زيلع وتاجورا ثم ينقلونهم بالسفن إلى أسواق مصر والجزيرة العربية وتركيا، وكانت دعواهم أنهم مسيحيون أو وثنيون.

وفى سنة ١٨٨٤م، فإن تقريراً عن مكافحة العبيد بلندن قدر أن نحو ٨ آلاف من العبيد لا يزالون يصدرون كل سنة من أثيوبيا. وأن الملك منليك ملك أثيوبيا كان يستولى على عبد من كل عشرة يصدرون نظير تغاضيه عن ذلك. وفى سنة ١٩٠٣م

أصدرالملك منليك مرسومًا يمنع تجارة الرقيق فى كل أنحاء أثيوبيا، ومع ذلك كانت ثمة شكوك من أن التجارة منعت تمامًا. وفى سنة ١٩١٠م ذكر أحد زوار مدينة تاجورا أن تجارة الصادر من العبيد لا تزال قائمة وأنها تشمل نسبة من الصبية الصغار.

إن البحر الأحمر الذى كانت تخضع موانيه اسميًا للسيادة العثمانية كان يعتبر طريقًا أساسيًا لتصدير غالبية العبيد من شرق إفريقيا على مدى القرن التاسع عشر، وفى ستينيات ذلك القرن، فإن السفن التى كانت ترفع العلم العثمانى كانت تحمل نحو ١٥ ألفًا من العبيد سنويًا فى موسم الحج، وبعضهم كان يباع بالمزاد فى جدة ومكة، وبعضهم كان يستبدل بالأسلحة الحديثة فى دمشق، وبالسجاجيد والأحجار الكريمة فى فارس وبالحرير والجواهر فى أقصى الشرق. وأن استجابات العثمانيين ضد تجارة الرقيق خضوعًا للضغوط الإنجليزية كانت ضعيفة الأثر. وقدر التقرير الذى نشر عن مكافحة العبودية من مراقبين فى الإسكندرية عام ١٨٧٠م أن عدد من يباعون أو يستبدلون من العبيد بلغ فى مكة والمدينة نحو ٢٥ ألفًا[١].

***

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 154-155.

obeikan.com